قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

الاستدلالُ بالاستقراءِ عندَ ابنِ عقيلٍ في كتابِهِ المساعدِ

Inductive Reasoning According to Ibn ʻAqil in His Book al–Musaʻid

أ.م.د. مازن دحام سالم أحمد/ كلية الإمام الأعظم/ قسم اللغة العربية/ بغداد*

Abstract

T This research deals with the principles of Arabic grammar, drawing its topics from Ibn Aqil's book, Al-Musa'id ala Tashil al-Fawa'id. The aim is to explain to the reader that our grammarians were keen on deriving rules directly from the Arabic language itself, Contrary to what some claim, that grammarians merely Sentence Parsing and assigned specific markers for case endings such as nominative, accusative, genitive, and jussive. Ibn Aqil, who lived four centuries after the era of linguistic validation, relied on induction to judge some scattered issues. This serves as living evidence of the authenticity of the Arabic grammatical method.

Keywords:

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:٢٠٢٦/٢/٦م

المراجعة:٢٠٢٦/٢/١٠م

القبول: ٢٠٢٦/٢/٢٠م

الكلمات المفتاحية:

ملخص

هذا بحث في التقعيد النحوي جمعتُ مسائلَه من كتاب (المساعد على تسهيل الفوائد) لابن عقيل؛ لأُبين للقارئ الكريم أنَّ نحاتَنا كانت عنايتُهم باستنباط القواعد من الكلام العربي نفسه، لا كما يدّعِي من يدّعِي أنَّ النحاةَ هم الذين أعربوا الكلام، ووضعوا له العلاماتِ التي تخص الرفع والنصب والجر والجزم، فهذا ابن عقيل الذي عاش بعد عصور الاحتجاج اللغوي بأربعة قرون يرجعُ إلى الاستقراء في الحكم على بعض المسائل المتناثرة هنا أو هناك، وما هي إلا شاهدٌ حيّ على أصالة المنهج النحوي العربي

* Corresponding author at **Asst. Prof. Dr. Mazen Dham Salim Ahmed/ Al-Imam Al-Adham university College.**

١. **المقدمة**

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه (صلى الله عليه وسلَّم)، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد: فلمّا كان بناء القاعدة النحوية من أولى أولويات المدونات النحوية الكبرى، وهي قواعد تكتسب رصانتها من كلام العرب، فما وافق لغة العرب، أو الأعم الأغلب منها فهي قواعد رصينة، وما ليس كذلك فلا يجوز اعتمادها؛ لذا عرض لي أن أجمع وأدرس المسائل التي وُظِّف لها الاستقراء في كتاب **(المساعد على تسهيل الفوائد)**[١] لابن عقيل[٢]، وجعلته بعنوان **(الاستدلال بالاستقراء عند ابن عقيل في كتابه المساعد)**؛ لدراستها وبيان مدى الدقة في استعمالها أو توظيفها، ثم بيان انفراد ابن عقيل بذلك أو عدمه، وهي دراسة تكسب أهميتها من أهمية الاستقراء ودوره في صياغة القواعد النحوية، وتفصيل تفريعاتها. لا يخفى أن الاستقراء بلغ مراحل منتهية من الاكتمال حتى زمن ابن عقيل (رحمه الله)، لكن مع ذلك وظَّفه في خدمة القواعد النحوية والصرفية، والاستدلال لها. بلغت هذه المسائل تسع مسائل توزعت على أبواب النحو والصرف فجعلتها مقسمة على مبحثين: الأول للمسائل النحوية والثاني للمسائل الصرفية. وقد عمدت إلى وضع عنوان للمسألة ثم ذكر قول ابن عقيل فيها وبيان جزئياتها ودراستها على وفق الطريقة التي تتوافق معها. سبقتها بمدخل عن الاستقراء، في حين لم أُفرد لابن عقيل ولكتابه تعريفا منفصلا في المدخل لشهرتهما.

٢.مدخل: في تعريف الاستقراء:

لا يكاد الباحث في كتب النحو العربي أن يعثر على تعريف الاستقراء؛ ربما لأنهم استغنوا بالإشارة إليه حين عرّفوا النحو العربي، فقد ذكر الفارسي أنّه (النّحوُ عِلْمٌ بالمقاييسِ المُسْتَنْبَطَةِ من استقراءِ كلامِ العربِ)[٣]. ومثله قول ابن عصفور: (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها)[٤]، فالملاحظ أنَّ التعريفين ذكرا أنّ النحو عبارة عن مقاييس تم استنباطها من استقراء كلام العرب، فهما يشيران إلى اعتبار الاستقراء وسيلة تُنتِج القواعد النحوية العامة والخاصَّة.لكنَّ الباحثين لم يكتفوا بذلك بل راحوا يبحثون عن تعريف للاستقراء في اللغة والاصطلاح، ففي اللغة هو من الفعل (قرأ) فيقال: (وَالإِنسَان يَقتَرِي أَرضًا ويستقريها ويَقرُوها: إِذا سارَ فِيهَا ينظُر حالَها وأمرَها. وقال بَعضهم: مَا زلتُ أستقرِي هَذِه الأَرضَ قَريةً قَريَة)[٥]. ومنه الاستقراء

(١) هو كتاب شرح به ابن عقيل كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ).

(٢) بهاء الدين عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ).

كان إمامًا نحويًا مفسرًا مقرئًا، قرأ بالسبع على التقي الصائغ ولازم أبا حيان، والشيخ علاء الدين القرنوي، وناب في القضاء عن الجلال وعن ابن جماعة، ثم اشتغل به أيامًا نحو ثمانين يومًا. له مصنفات عدة منها: شرح الألفية، والتسهيل وقطعة في التفسير، والفقه، ودرس بالقطبية وجامع القلعة وجامع ابن طولون والزاوية بمصر، مات معزولًا ليلة الأربعاء ثالث عشر شهر ربيع الأول من سنة تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالفراقة. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ٤٠٩.

(٣) التكملة للفارسي: ١٨١.

(٤) المقرب ومعه مُثُل المقرَّب: ٦٧.

(٥) تهذيب اللغة: ٩/ ٢٠٧ مادة (قرأ).

وهو أن (تَعرِف الشَّيءَ الكُلِّي بِجميعِ أشخَاصِهِ)[١]، فهو في اللغة يعني أن تتتبع شيئا ما للتعرف على كلياته وجزئياته، وهذه التعريفات تكون مفتاحا للتعريف الاصطلاحي الذي ممكن أن يُذكرَ للاستقراء؛ لذا لو انتقلنا إلى التعريف **الإصطلاحي** لوجدنا الشريف الجرجاني يعرف الاستقراء بقوله: (هو الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته)[٢]. ولم يبعد السيوطي عن هذا التعريف كثيرا فعرفه بقوله: (الاستقراءُ: الحكم على كلي لوُجُوده فِي أَكثر جزئياته)[٣]. فالملاحظ أنّ هذين التعريفين لا يتناولان المادة اللغوية، ولم يذكراها؛ ولعل السبب في ذلك التأثر بتعريفات الأصوليين الذين عنوا بتقديم تعريف للاستقراء، قال الرازي: (الاستقراء عبارة عن إثبات الحكم في كلى لثبوته في بعض جزئياته)[٤]. ومثله قول القرافي: (الاستقراء وهو تتبع الحكم في جزئياته على حالة يغلب على الظن أنه في صورة النزاع على تلك الحالة)[٥]. ولعلي لم أهتدِ إلى تعريف للاستقراء في النحو العربي عند المحدثين[٦]، ولو حاولتُ أن أقدم تعريفا لهذا المصطلح لرجعت إلى كتب النحاة للاستعانة بها، فوقفت عند مسألة تقسيم الكلام العربي وأقوال النحاة فيها، فوجدت أبا حيّان يقول: (ذكر النحويون دلائل لحصر الكلمةً في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة)[٧]. ومثله قول ابن هشام: (انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه)[٨]. فذِكْرُ الاستقراءِ واردٌ عندَ النحاةِ كما مرَّ، وربطوه بتتبع ألفاظ اللغة العربية، ويَتَجوَّز لي أن أقول: إنَّ الاستقراء هو عبارة عن إحصاء المادة اللغوية المتاحة بأكبر قدر ممكن، وتقسيمها على أجزاء متشابهة في جزئيات متعددة من جهة العامل والعمل والبنية، وتقسيمها بحسب روابطها المتشابهة..

١.٢. أنواع الاستقراء[٩]: أصبح من المسلّم والمشهور لدى الأصوليين والمناطقة وغيرهم أنّ الاستقراء ينقسم بالنظر إلى استيعاب الأفراد المستقرأة وعدم استيعابها على قسمين[١٠]:

أَحدُهُما: الاستقرَاءُ التَّامُّ، وهو إِثباتُ الحُكم في جزئيٍّ لثُبوته في الكلِّ. ولا خلاف في أَنَّهُ حُجَّةٌ، والأَكثرون على أَنَّهُ مفيدٌ للقطعِ.

---

(١) مفاتيح العلوم: ١٧٤.

(٢) التعريفات: ١٨.

(٣) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ١٢٦.

(٤) المحصول للرازي: ٥/ ٧١.

(٥) شرح تنقيح الفصول: ٤٤٨، وينظر: تقريب الوصول إلي علم الأصول: ١٩١.

(٦) وقد راجعت كتاب التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء– التحليل– التفسير) للدكتور حسن خميس الملخ، فما وجدته يذكر تعريفا يزيد على ما موجود. ينظر: ٦٧ وما بعدها.

(٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٢١-٢٢.

(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٦.

(٩) ينظر: الاستقراء النحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها: ٧– ٨.

(١٠) ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: ٦٣٩.

ثانيهُمَا: الاستقرَاءُ النَّاقصُ، وهو إِثباتُهُ فِي فردٍ لثُبُوته في أَكثر الجزئيات.

١.٣.المراحل التي مرت بها علوم اللغة ومكانة الاستقراء منها:

لقد مرت علوم العربية بثلاث مراحل[١]:

الأولى: مرحلة جمع النصوص وتدوينها على وَفق ضوابط التزموا بها، تتصل بجوهر النص، وسلامة عربية من يأخذون عنه اللغة.

والمرحلة الثانية: انصرف العلماء إلى استقراء تلك النصوص لاستخلاص الأحكام والقواعد منها.

أمّا المرحلة الثالثة: فقد كانت جهودهم فيها منصبة على تعرف أسرار اللغة، وتعليل أحكامها لمعرفة حكمة العرب في كلامها. وقد كان للمنطق والعلوم الكلامية الأخرى أثر كبير في هذه المرحلة. أما المرحلتان الأولى والثانية، فليس للعلوم الكلامية أثر فيهما إلا فيما يتصل بتنظيم المعلومات وتبويبها. فالمرحلة الثانية تمثل استقراء اللغة، واستنباط قواعدها، تقسيمها على أجزائها.

٢.٤.الاستدلال بالاستقراء عند النحويين[٢]:

يُعد الاستقراء من الأدلة المعتمدة عند النحويين إذا اكتملت شروطه، وانتقلت موانعه، بل جعله كثيرٌ من النحاة من أحسن دلائل الحصر، أشار إلى ذلك السيوطي إذ جعله من وجوه الاستدلال النحوي[٣]. ومن أبرز أمثلته عندهم الاستدلال به على انحصار الكلمة في ثلاثة أنواع، يقول الدكتور محمد عيد: (أما الاستقراء فهو المنهج الصحيح الذي يتّسم بالتسامح، ويبدأ من حيث يجب البدء، من المفردات إلى الملاحظة الشاملة، والاستقراء ليس منهجا علميا سليما في دراسة اللغة فقط، بل أصبح منذ وقت طويل منهجا في الدراسات الإنسانية والتجريبيَّة على السواء)[٤]. فهذا النص وما ماثله يدلُّ دلالة قاطعة على أنّ الاستقراء منهج قويم في الاستدلال النحوي، وأنّ النحاة الأوائل قد أفادوا منه في ضبط قواعد العربية، ووضع أصولها، إلا أننا نجد بعض النحويين يصرحون بأنَّ الاستقراء أحسن أدلة الحصر[٥]، وعدّ ما ثبت بالاستقراء التام دليلا من أدلة الجدل النحوي يرتفع به ما عداه، فإذا ثبت بالاستقراء أنّ أنواع الكلم ثلاثة امتنع أن يكون في الكلام نوعٌ رابع، وبذلك يصبح النوع الرابع مرفوضا.. وليس تقسيم الكلام إلى (اسم وفعل وحرف) هو ما أنتجه الاستقراء فقط، بل يُمكن القول هنا إنَّ: (الأحكام اللغوية التي استنبطها العلماء عن طريق الاستقراء كثيرة. تشهد لهم بسعة الاطلاع وقوة الملاحظة. وقد هيأ لهم ذلك خبرة لغوية جعلتهم قادرين على التفريق بين ما يصح أن يقع في كلام العرب مما لا يصح. فوضعوا ضوابط يعرف بها الكلام العربي من غيره)[٦]. ولم يكن ابن عقيل بمعزل عن جمهور النحاة الذين وظَّفوا الاستقراء في دراستهم اللغوية، فقد استطاعت هذه الدراسة أن

(١) ينظر: الاستقراء في النحو: ١٤٣– ١٤٤.

(٢) ينظر: الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي: ٤٤.

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ط القلم: ٣٧٨.

(٤) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ٩٩.

(٥) ينظر: داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح: ٦٣٧.

(٦) دراسات في اللغة والنحو: ٥٠.

تحصي تسع مسائل في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد، وقامت بدراستها لتبين مدى توظيف ابن عقيل للاستقراء في كل مسألة، ولبيان مقصوده أو الدقة في ذلك.. وهي مسائل متفرقة جعلتها مقسمة على مسائل من الأولى إلى التاسعة، وهي:

٣.المبحث الأول/ المسائل النحوية، وفيه خمس مسائل:

٣.١.المسألة الأولى: عدم وقوع (أحد) دالا على العموم بعد الإيجاب:

في شرحِهِ لقولِ ابن مالك في بابِ العدد عن لفظةِ (أحَد): (ولا يقعُ بعدَ إيجابٍ يُرادُ بهِ العُمومُ، خلافًا للمُبرّد)[١] قال ابنُ عَقيلٍ: (نصَّ سيبويهِ وغيرُهُ على أنَّ أحداً هَذا لَا يَقعُ في الإيجابِ، وأجازَ المُبرّد ذلك عِند العُمومِ[٢]، وجَعَل منهُ: قامَ كلُّ أحدٍ، وَقال غيرُهُ: إنَّ أحداً هَذا ليسَ هو المُختصُّ بالنَّفي، بَل بِمعنى واحِدٍ، وَعَمَّ بكُلٍّ، ومَادةُ هَذا واوٌ وحاءٌ ودالٌ، ومادةُ المُختصِّ بالنَّفي هَمزةٌ وحاءٌ ودالٌ. وَظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ هذا المُختصَّ بالنَّفي هو المستعملُ في التَّنييفِ؛ وَكلامُ غيرِهِ عَلَى خِلافِهِ، والذي للتَّنييفِ عِندَهُم هو الذي فَاؤُهُ واوٌ أُبدلَ مِنْهَا الهَمزةُ. وَقَضيةُ كَلامِ المُصنّفِ في توافقِهِمَا أن تَقُولَ بقولِ المُبرّد، أعْني إجازةَ وقوعِهِ في الإيجَابِ العَامِّ، إلا أنْ تقولَ: إنَّ الاستقراءَ اقتضى أنَّه لا يُستعملُ للعمومِ إلا معَ غيرِ الإيجابِ، وهو منتقضٌ بإفادتِهِ العمومَ في: كلُّ أَحَدٍ يَقُولُ ذلكَ، ولا يُنكر أنَّ هَذَا من كَلامِهِم؛ ويُجابُ عن هَذا بأنَّ العُمومَ لِكُلٍّ، وعُمومُ أَحَدٍ تَبَعٌ له في ذلكَ، فخالفَ: ما قامَ مِن أَحدٍ. فالحاصل أنَّ الاستقراءَ على أنّ أحداً لا يُفيدُ بِنَفسِهِ العمومَ إلا في غيرِ الإيجاب؛ وإذَا انتهى البحث إلى هذا هانَ الأمر)[٣]. فالظاهر من النصِّ بالإجمالِ خلافٌ بينَ العُلماءِ في جَوَازِ مَجيءِ (أحدٌ) مَهمُوزَ الفَاءِ في الإيجَابِ، فَسيبويهِ وَجَماهيرُ النُّحَاةِ يَمنعُونَ ذَلكَ، والمُبرّد يُجيزُ ذَلكَ وَيَستدلُ لهُ، وأنّ القولَ الفَصلَ في ذلكَ هو الاستِقراءُ الذي لَا يؤيدُ مَذهبَ المُبرّد كَمَا ذَكرَهُ ابنُ عَقيلٍ.

وَلَو رَجَعْنا إلَى تفصيلِ المسألةِ وأقوَالِ السَّابِقينَ مِنَ النُّحاةِ لَوَجدْناهُم يَذكُرُونَ أنّ لَفظةَ (أَحَد)[٤] تَأتِي عَلَى ضَربينِ أَشَارَ إلَيهُمَا السِّيرَافِي وهُمَا[٥]: أحدُهُما: أنْ يكونَ في مَعَنى (وَاحِد). وَالآخَرُ: أنْ يَكونَ مَوَضُوعًا فِي غَيرِ الإيجَابِ بِمَعنَى العُمُومِ. فأمَّا الأولُ فَهو الذِي يَقعُ في تَنييفِ الأعدَادِ نَحو: (أَحَد وعُشرُونَ) أي: (واحِدٌ وعُشرُونَ). وأمَّا المَوضعُ الآخرُ: فإنَّكَ تَضَعُهُ فِي مَوْضِعِ غَيرِ الوَاجبِ، في النَّفي والاستفهامِ، فتَقولُ:

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١١٩.

(٢) قال السيرافي: ((وقد كان أبو العباس المبرد يجيز وقوع (أحد) في كل موضع يصلح أن يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفيا كان أو استفهاما، أو إيجابا)). شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣١٨.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٨٦.

(٤) قال الأزهري: ((وقال أَبُو إِسحَاق النَّحوِيّ: الأَحَدُ أَصله الوَحَدُ. الوَحَدُ. وقال غيره: الفرقُ بَين الواحدِ والأحدِ أَنَّ الأَحدَ بُني لنَفي ما يُذكَرُ مَعه من العدد، والواحدُ اسمٌ لمُفتَتَح العددِ، وأَحَدٌ يصلح في الكلام في موضع الجَحدِ، وواحدٌ في موضعِ الإثبات. تقول: ما أَتاني مِنهُم أحدٌ، وجاءَني مِنهُم واحدٌ. ولا يقالُ جاءني منهُم أحدٌ؛ لِأَنَّك إذا قلت: ما أَتَاني مِنهُم أَحدٌ فمعناه، لا واحد أَتاني ولا اثنانِ، وإذا قلت: جاءني مِنهُم واحدٌ فمعناه أَنّه لم يأتني مِنهُم اثنانِ، فهذا أَحَدَ الأَحَدِ ما لم يُضف، فإذا أُضِيفَ قَرُبَ من معنى الواحد، وذلك أَنَّك تقول: قَالَ أَحَدُ الثلاثَةِ كذا وكذا، فأَنت تُريدُ واحِداً من الثَّلاثة)). تهذيب اللغة: ٥/ ١٢٦.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣١٧ – ٣١٨.

(مَا بالدَّارِ أحدٌ)، كَما تَقولُ: (ما بِالـدَّارِ عَريـبٌ ولا كرّاب)، و(مَا بالدَّار طُوري). ولَا يُجوزُ أنْ تَقُـولَ: (بالدَّارِ أحدٌ). كَمَا لَا تَقولُ: (بِالدَّارِ عَريب). فالسِّيرَافي يَتبعُ سِيبويهِ في عَدمِ مَجِيءِ (أَحَد) في الإيجَابِ؛ لِأنَّ ذَلِكَ يَخلُّ بِالمَعنَى المَقصُودِ منَ الكَلامِ، ولَم يُسمع عن أحدٍ أنّه قَالَه، قَالَ ابنُ ولّاد: (قَولُ مُحمَّد: إنَّ أحدًا يقعُ في الإيجَابِ إذَا كَانَ واحدًا فِي مَعنَى جَميعِ يَلزمُهُ أنْ يَقولَ: جَاءنِي مِئةُ أحدٍ، ولَقيتُ عِشرينَ أحـدًا، فَهَـذا واحدٌ في مَعْنى جَمِيع، ولَيس يُجيزُهُ أَحَـدٌ، فقَـد دلَّ (ذَلِكَ) عَلَى فَسَادِ قَولِهِ)[١]. وَهَذا الحُكمُ مُنبَعـثٌ مـن استِقرائِهم لِلغةِ العَربِ، وتتبُّعِ النُّصوصِ الفَصِيحةِ التي قِيلَت في بواديها.. وهَذا الرأي يُمثلُهُ جُمهورُ النُّحـاةِ الذينَ رَدُّوا عَلى المُبرّد قولَهُ[٢]. ولَكِنَّني –عَلَى الرّغم مِن هَذا القولِ– وَجَدتُ أبَا عَليٍّ الفَارِسِـي يَـذكرُ أنَّ (أحدًا) هَذَا يَجِيء دَالًّـا عَلـى العُمـومِ فـي النَّفـي والإيجَابِ، ويُمثِّل للإيجَابِ بِقَوْلِ: (كُلُّ أحَدٍ يَعلمُ هَذَا) أو (كُلُّ أحدٍ جَاءَ فَلَهُ دِرهَمٌ). ولِغَيرِ الإيجَابِ بِقَـولِ: (مَا جَاءَني مِن أحَدٍ) و(هَلْ مِن أحَدٍ)[٣]، وكَأنَّه يَنقلُ مَا استدلَّ بِهِ المُبرّدُ من أمثِلةٍ. وقَد ردَّ أبو حَيَّـان هَـذا القَولَ بِكَلَامٍ لَطِيفٍ قَال فِيه: (ورَدُّوا عَلَيهِ بِـأنَّ أحَـدًا الذي زَعَم أن يَكُونَ عَامًّا لَا يُتَصوَّرُ فِـي كُـلٍّ لأنَّـه مُوجبٌ، أَلَا تَرَى أنَّ الوجْهَ الذي لأَجلِهِ مُنِعَ (قامَ أَحَدٌ) مُستَتبٌّ هُنا، إذ لا يُتَصوّر أن تقولَ: كلُّ أحدٍ يفْعـلُ كَذا، وتُريدُ الرَّجلَ دونَ المرأَةِ، والمرأَةَ دونَ الرَّجلِ، والواحدَ دونَ الاثنينِ، والاثنـينِ دونَ الواحـدِ؛ إذ لا يُتَصوَّرُ أن تَجْتَمعَ المُتَضادَّاتُ في الإيجَابِ، ويُتصوَّر ذَلكَ في النَّفي؛ لأنَّك إذَا قُلت: ما يَفعلُ ذَلك أَحَدٌ كَـانَ المَعنى: لَا يَفعلُ الرَّجلُ دونَ المرأةِ، ولا المـرأةُ دونَ الرجلِ، ولَا القَوي دونَ الضَّعيفِ، ولَا عَكسُـهُ؛ لِـأنَّ المُتَضَـادّاتِ تَعُـمُّ بِـالنَّفي، ولا يُتَصـوَّر عُمُومُهـا بِالإيجَابِ. بُرهانَ ذَلِكَ أن تَقولَ: زَيدٌ لَـا أَسـودُ ولا أبيضُ، ولا يَصحُّ أن تَقولَ: زيدٌ أسودُ أبيضُ، فالذي قَالَه أَبُو العَبَّاس خَطأٌ.

فإنْ قلتَ: لا يُنكَر مِن كَلامِهِم: كلُّ أحدٍ يفعلُ كَذَا.

فَالجَواب: أنّ أحدًا هُنا بِمعنى واحِدٍ، أي: مُنفَرد، كَمَا قَال[٤]:

..... يومَ الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأنِسٍ وَحَدِ

فإن قُلتَ: هَذا لا يَكُونُ عَامًّا، وَهوَ فِي (كلُّ أَحَدٍ) عَامٌّ، فَلَيس هو ذَاكَ.

فَالجَوابُ: أنَّ الذي أَدخَلَه فِي العُمُومِ هُو (كُـلٌّ)، أَلَـا تَرَى أنَّكَ لَو قُلتَ: (كلُّ زيدٍ) كَان عَامًّا لا يُـرادُ بـه واحدٌ، لأنَّ وَضْعَ كُلٍّ اقتضى ذَلك، فالذي أَوردَ المُبرّد هو الذي يَكونُ بِمعنَى وَاحِدٍ، وَهوَ يَكُونُ فِي الوَاجِبِ لأنَّهُ لَا يُحيلُ معنىً، ألا تَرَى قولَهُ[٥]: لَقَدْ بَهِرتَ، فَما تَخفى عَلَى أَحَدٍ إلَّا عَلَى أحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرَا

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٥٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٣٥٨– ٣٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٦، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٨٠٧.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٩٠– ٩١.

(٤) البيت للنابغة الذبياني بتمامه: كَأنَّ رَحْلِي، وقد زالَ النَّهَارُ بِنَا ... يومَ الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأنِسٍ وَحَدِ
ينظر: ديوان النابغة الذبياني: ١٧.

(٥) البيت لذي الرمة، ينظر: ديوانه: ٩٤.

أي: إلا عَلَى وَاحدٍ، فَالصَّحيحُ مَا ذَهَبَ إليهِ س)[١].

وليسَ هَذا فَحَسب، بلْ قَاسُوا عَلَى (أَحَدٍ) ألفَاظًا أُخرَى شَابَهَتها مِن جِهَةِ المَعنى فَحَصَرُوا استِعْمَالَها فِي النَّفي المَحضِ، قَالَ الفَارِضِي: (سَبَق أَنَّ (أَحَد) لا يُستعملُ إِلَّا فِي النّفي المَحضِ أَوْ شِبهِهِ مُختصًّا بمَن يَعقل، وهُو لَازِم الإفرَاد والتَّنكِير، ومِثلُه: (عَرِيب)، و(دَيَّار)، و(كَتيع)، و(كَرّاب)، و(دُعويّ)، و(دَاريّ)، و(دُوريّ)، و(أَرَم)، و(أَرِيم)، و(وَابِر)، ونحو ذلك)[٢]. وعن واحِدةٍ من هذه الألفاظِ يَنقلُ الرازي قولًا للمُبرّد يَذكرُ استعمَالَها في النّفي المَحضِ فقطْ ونَصُّه: (قَال المُبرِّدُ: دَيَّاراً لا تُستَعمَلُ إِلَّا في النَّفي العامِّ، يُقالُ: ما بِالدَّار ديَّارٌ ولا تُستعمَلُ في جانبِ الإثبات)[٣]. فإذَا كَانتْ هَذه كذلكَ فَمِن بابٍ أوْلَى أنْ تَكونَ لَفظةُ (أَحَد) مُستَعملةً في النَّفي المَحضِ. وهُنا لِسائلٍ أنْ يَسألَ أينَ الاستدلالُ بالاستِقراءِ الذي هو أساسُ موضوعِكُم؟ نقولُ: إنّ هَذهِ النّقولَ عن عُلمائِنا السابقينَ هي بِمثابَةِ تَمثِيلٍ وَاقِعيٍّ لِمنهَجِ الاستِقراءِ؛ لأنَّهُم وإنْ لَم ينُصُّوا عَلَى ذَلكَ خَاضِعون لِهَذا المَنهجِ فِي تَقعيدِ القَوَاعِدِ ووَضعِ الأُسُسِ والضَّوابطِ التي تَحكُمُ الاستعمالَ اللغويَّ، هذا أوَّلًا.

وثانيًا: وجدنا مَن نصَّ مِنهُم علَى أنّ استِعمالَ (أَحَد) في القُرآنِ غَالبًا يَكون في النَّفي المَحضِ وهذَا هوَ المنهجُ الاستقرائيُّ وإنْ وُصِف بالنُّقصانِ باعتبارِ شُمُوليَّةِ الأُصولِ لِلقرآنِ وغيرِهِ، قَالَ الوَاحِدي: (وأكثرُ مَا جاءَ (أَحَد) في التَّنزيل في مَوضِعِ النَّفي)[٤]. ومِمّا جَاءَ مِن ذَلك قولُهُ تَعَالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[البقرة: ٢٨٥]، فأَحدُ هُنا هي المُختَصَّة بالاستِعمَالِ في النَّفي وشِبهِهِ؛ لِذلكَ دَخَلَت مَعَها (مِن)[٥]. وقولُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، فنَجِدُ أنّ الحَقَّ سُبحَانَهُ (لَم يَقُلْ كوَاحِدَةٍ مِنَ النِّسَاءِ؛ لِأن أحَدًا نَفيٌ عَامٌّ لِلمُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ وَالوَاحِدِ وَالجَمَاعَةِ)[٦]. وَالجَمَاعَةِ)[٦]. وقولُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، وهُنَا قَالُوا: (إِنَّمَا قَال حَاجزِينَ فِي صِفَةِ أَحَدٍ؛ لأَنَّ أَحدًا هُنا في مَعْنَى الجَمعِ، لأَنَّهُ اسمٌ يَقعُ فِي النَّفي العَامِّ مُستَوِيًا فِيه الوَاحدُ والجَمَعُ والمُذكَّرُ والمُؤَنَّثُ)[٧]. وهُنَا يُمكنُ أنْ نَكُونَ قد قد وَضَعْنَا بَينَ يَدي القَارئِ الكَرِيمِ مَا يُمكنُ الاستِدلَالُ بِهِ عَلَى مَا ذَهَبَ إليه ابنُ عَقِيلٍ فِي أَصلِ هَذهِ المَسْأَلَةِ مِن الاستِدْلَالِ بالاستِقْرَاءِ[٨] عَلَى عَدَمِ مَجيءِ (أَحَد) إِلّا مَعَ النَّفي وشبهِهِ.

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٣٣٥– ٣٣٦، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٤٤٢.

(٢) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٥٠.

(٣) تفسير الفخر الرازي: ٣٠/ ١٤٦.

(٤) التفسير البسيط: ٣/ ٢٠٢.

(٥)– ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢/ ٧٥٨.

(٦) التفسير البسيط: ١٨/ ٢٣٢.

(٧) مفاتيح الغيب: ٣٠/ ٦٣٥.

(٨) هناك أيضا أحاديث نبوية تدل على أصل هذه المسألة منها ما رواه الترمذي عن أنَس، قال: (قال رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): (لا تُوَاصِلُوا)، قَالوا: فإنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رسُولَ اللهِ! قال: إنِّي

٢.٣.المسألةُ الثانيةُ: عدم مجيء التمييز من (مَن) الموصولة:

فِي حِديثِهِ عَن (إسْنَادِ نِعمَ وَبِئسَ إلَى الذي الجِنسِيَّةِ) قَالَ ابنُ عَقِيلٍ: (وَمَنعَ كَونُ (الذي) فَاعِلِ نِعمَ وَبِئسَ مُطْلَقًا الكُوفيُّونَ، وَجَمَاعةٌ مِنَ البَصريينَ مِنهُم ابنُ السَّرَّاجِ والجَرمِي، وأَجَازَ قَوْمٌ مِنَ النَّحويينَ ذَلِكَ فِي مَنْ ومَا المَوصُولَتَينِ مَقصُوداً بِهِمَا الجِنسَ، وَعَلَيهِ جَرَى ابنُ العِلجِ والمُصَنِّفُ، واستشهَدَ لِجَوَازِهِ وَجَوازِ المُضَافِ إليْهِمَا بِقَولِهِ[1]: فَنِعمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... ونِعمَ مَن هو فِي سرٍّ وإعْلَان فمَن فاعلُ نعمَ بِشهَادَةِ (مزكأ مَنْ)، إذْ لَو لَم يَصِحّ الإسنَادُ إلَى (مَنْ)، لامتَنَعَ الإسنادُ إلَى مَا أُضِيفَ إلَيهَا، وَقَولُ أَبي علِي أنَّ مَنْ تَمييزٌ لَا يَصح، لأنَّ التَّمييزَ لَا يقعُ بالاستِقراءِ إلا نَكِرةً صَالِحةً لِأل)[2].

فنَجدُ الشَّارحَ (رحمهُ اللهُ) يذكرُ خِلافًا وَاقعًا بينَ النَّحويينَ حَوْلَ إسْنادِ (نِعمَ وبِئسَ) إلَى (مَن ومَا) واستَشهدَ لِوقُوعِهما فِي كَلامِهِم بِالشَّاهِدِ أعْلَاه، وَفِي تَحديدِ نَوْعِ (مَن) هَذِهِ وَقَعَ خِلَافٌ آخر فَتَوَسّعت بِهِ المَسْألةُ وَتَشَعَّبتْ، فَقِيلَ: إنّ (مَن) هُنَا تَتَنَوَّعُ بَينَ أنْ تَكونَ اسمَ مَوصولٍ، أو نَكرةً مَوصوفةً، أو نَكِرةً تَامَّةً، ولَا فَرقَ بَينها وبينَ (ما) فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة: ٢٧١]، قَالَ ابنُ مَالكٍ: (وَ(مَا) فِي نِعمَ مَا صَنعتَ عِندَ سِيبويهِ وَالكِسائي فَاعِل بِمنزلَةِ ذِي الأَلفِ واللَّامِ، وَهِي مَعرفةٌ تَامَّةٌ غَيرَ مُفتقرةٍ إلَى صِلَةٍ، وَإلَى ذَلِكَ أَشَرتُ بِقَولِي: وَقَد يَقُومُ مَقَامَ ذِي الأَلفِ واللَّامِ (ما) مَعرِفَة تَامَّة. وَهِي عِندَ الفَرَّاءِ وَأبِي عَلِي الفَارِسِيّ فَاعِلَةٌ مَوْصُولَةٌ مُكتفًى بِهَا وبصلتِهَا عَن المَخْصُوص. وَأَجَازَ الفَرَّاءُ أَنْ تُركّبَ نِعْمَ مَعَ مَا تَركِيبَ حبَّ مَعَ ذَا فَيَلِيهُمَا مَرْفوعٌ بِهِمَا كَقَولِ العَرَب: بِئسِمَا تَزَويجٌ وَلَا مَهرٌ، التَّقدِيرُ بِئْسَ التَّزويجُ تَزْويجٌ مَعَ انتِفَاءِ المَهرِ. وَجَعَلَ الزَّمَخْشَرِي وَأَبُو عَلَي الفَارِسِي فِي أَحَدِ قَوْلَيه (مَا) نَكِرَة مُميّزةً. وَسَيَأتِي إبْطَالُ ذَلِكَ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى)[3].

وَفِي مَضمُونِ الجُملتينِ الأخِيرتَينِ مِنْ نَصِّ ابنِ مَالِكٍ يَتَركَّز جَوهرُ مَسْألَتِنَا؛ لأنَّ ابنَ مَالكٍ استَدَلَّ لِردِّ قَوْلِ الزَّمَخشَرِي وَالفَارِسِي بِالاستِقرَاءِ الذي يُمَثِّلُ بَوصلَةَ عَمَلِ هَذَا البحثِ، وَعَلَيهِ سَأُوجِّهُ قَلَمِي –إنْ شَاءَ اللهُ– نَحو تِلكَ الوَجهةِ، لَكِن. قَبلَ بدء لَا بُدَّ مِنَ التَّوثُّق مِن نِسبةِ هَذا القولِ إلى صَاحِبيهِ وَالرُّجوعِ بِذلكَ إلَى

لَسْتُ كأَحَدِكُمْ، إنَّ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي). سنن الترمذي: ٢/ ٣٠١– ٣٠٢ (باب ما جاء في كَرَاهِيةِ الوِصَالِ في الصيام)، وما رواه الترمذي أيضا عن أبي هريرة عن النبيِّ (صلى الله عليه وسلم)، قال: (لَم تَحِلَّ الغَنائِمُ لأحدٍ سُودِ الرُّؤوسِ مِن قَبْلِكُم، كانت تَنْزِلُ نارٌ من السَّماءِ فتأكُلُها). سنن الترمذي: ٥/ ٣١٨ (باب ما جاءَ في الذي يُفَسِّرُ القُرآنَ برأْيِهِ)، وما رواه البخاري عن أبي هريرة: (أنَّ خُزَاعَةَ قَتَلُوا رجلًا من بني ليثٍ عام فتح مكَّة بقتيلٍ منهُم قتلُوهُ، فأُخبرَ بذلك النَّبيُّ (صلى الله عليه وسلم)، فركب راحلتهُ فخطب، فقال: إنَّ اللَّه حبس عن مكَّة القَتل، أَو الفيل شكَّ أَبُو عبد اللَّهِ وسلَّط عليهم رسُول اللَّه (صلى الله عليه وسلم) والمُؤمنينَ، ألا، وإنَّها لَم تَحِلَّ لأَحَدٍ قبلي، ولم تَحلَّ لأَحَدٍ بعدي، ألا وإنَّها حلَّت لي ساعةً من نهارٍ، ألا وإنَّها ساعتِي هذه حرامٌ). صحيح البخاري: ١/ ٥٣ (باب كتابة العلم).

(١) البيت لا يعرف قائله. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١، والتذييل والتكميل: ١٠/ ١٢٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٣١.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٩، وينظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ٤٨٨– ٤٨٩.

آثارِهما العِلميَّةِ تَثبّتًا وَتوثيقًا.. قَالَ أَبُو عَلِي الفَارِسِيّ: (وَيَجوزُ في القِياسِ أن تَجعلَ (مَن) نَكرةً، ولا تَجعلُ لَه صِفةً، كَما فُعِل ذَلكَ بِمَا، فِي قَولِهِ: (فَنِعِمَّا هِي)، فَإذا جَعَلتهَا كَذلكَ، كَانَ كَأَنَّهُ قَالَ: فَنِعمَ رَجُلًا، فَيكونُ مَوضعُ (مَن) نَصبًا، وَيكونُ (هو) كِنايةٌ عنْ المَقصُودِ بالمَدحِ)[١]. وَلَيسَ هَذَا فَحسب بَل نَقَلَ عَنه الوَاحِدِيّ أَنَّه جَعلَ هَذَا القَولَ هُو الجَيِّدَ بِالتَّمثِيلِ إذ يقولُ: (وَقَالَ أَبُو عَلِي: الجَيِّد في تَمثِيلِ هَذَا: أنْ يُقَالَ: (مَا) فِي تَأويلِ شَيء؛ لِأنَّ (ما) هُنَا: نَكِرةٌ فتَمثيلُهُ بِالنَّكِرة أَبينُ)[٢]. وَأَمَّا الزَّمَخشَري فَقَد قَالَ: (وَقولُهُ تَعَالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة: ٢٧١]، نِعمَ فيهِ مُسندٌ إلَى الفَاعِلِ المُضمَرِ، ومُمَيِّزُهُ: مَا، وهيَ نَكِرةٌ لا مَوصُوفةٌ ولا مَوصُولةٌ، والتَّقديرُ: نِعمَ شَيئًا هِي)[٣].

فَالنَّصَّانِ يَكشِفَانِ أنَّ أبَا عَلِيٍّ والزَّمَخشري قد ذَهَبَا إلَى القَولِ بِمجِيءِ (مَنْ أو مَا) نَكِرةً مَنصوبةً عَلَى التَّمييزِ، وَهَذَا القَولُ رَدَّه ابنُ مَالِكٍ مُستدِلًّا بِالاستِقرَاءِ كَمَا تَمَّت الإشارةُ إليهِ أعلَاه، وعَلَيهِ. لَا بُدَّ مِن تَتَبُّعِ كَلَامِ ابنِ مَالكٍ وَبَيانِ وَجْهِ اعتِراضِه عَلَى هَذا. لَكنْ قَبلَ ذَلكَ أَرَى أن أُبيِّنَ مَسأَلَتينِ تَتَعلَّقَانِ بِالمَوضُوعِ:

<u>أمّا الأُولَى:</u> فَهُناكَ قَولٌ لابنِ مَالكٍ يُوَافِقُ فِيهِ قَولَ أَبِي عَلِيٍّ وَالزَّمَخْشَرِي، ذَكَرَهُ فِي شَرحِهِ للكَافِيةِ الشَّافِيةِ قَالَ فِيهِ: (ثُمَّ بَيَّنتُ أنَّ (ما) فِي (نِعِمَّا) وَ(بِئسَمَا) نَكِرةٌ بِمعنَى (شَيء). وموضعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمييزِ. والفَاعِلُ مُضمرٌ. وإلَى هَذا ذهبَ الزَّمخشريّ وكَثيرٌ منَ المُتَأَخِّرينَ وظَاهرُ قَولِ سيبويهِ أنَّ (مَا) فَاعِلةٌ. وأنَّها اسمٌ تامٌّ معرفَة)[٤]. ولعلَّهُ رجعَ عنهُ في شرحِهِ لكتابِهِ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)[٥].

<u>أمَّا الثانية:</u> فهيَ فِي مَجيء التَّمييزِ نَكِرةً عَلَى المُختَارِ عِندَ البَصْرِيينَ[٦]، وَشَرطُ هَذِهِ النَّكرةِ كَمَا نَصّ ابنُ مَالكٍ أن تَكُونَ مُحتمِلَة لِلألِفِ وَاللامِ، و(مَن) لا تَكونُ كَذلكِ، ولَعلَ الذي دَفَعَهُ إلَى القَولِ بِتَقييدِ كَونِ النَّكِرةِ مُحتَملةً لِلألف واللامِ ما وَرَدَ عنِ العربِ مِن تَمييزٍ مُشتملٍ عَلَى الألِفِ واللامِ فِي ظَاهِرِهِ، فأَوَّلَهُ البَصريُّونَ بِزيادَةِ هَذِهِ الألِفِ واللَّامِ؛ وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ دُخُولَها عَلَى التَّمييز[٧]. مِنْ ذَلِك قَولُ الشَّاعرِ[٨]:

رأَيْتُكَ لمَّا أَنْ عَرفْتَ وُجوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو[٩]

وقول الآخر[١٠]:

---

(١) كتاب الشعر: ٣٨١.

(٢) التفسير البسيط: ٤/ ٤٣٨– ٤٣٩.

(٣) المفصل في علم العربية: ٢٧٣– ٢٧٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٤٠٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١١.

(٦) قال ابن يعيش: ((وشرطُ التمييز أن يكون نكرةً جِنْسًا مقدَّرًا بـ(مِن)، وإنّما كان نكرةً لأنّه واحدٌ في معنى الجمع)). شرح المفصل: ٢/ ٣٦.

(٧) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٨٨.

(٨) البيت لراشد بن شهاب اليشكري. ينظر: المفضليات: ٣١٠.

(٩) (النفس): تمييز، إمّا على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول دخول (أل) المعرفة على التمييز، وإمّا على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون. ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٢٠٧.

(١٠) لا يعرف قائله. ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٩٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٨٣.

خَالِـــي لأنتَ وَمَـــــن جَرِيـــــرٌ خَالُـــــــهُ
... يَنـــــــلُ العَـــــــلاءَ وَيَكـــــــــرِمُ الأخـــــــــوَالا[١]

وهناكَ أَمثِلةٌ وَشَواهدُ أُخرَى لَا مَجَالَ لِذِكرِها هُنَا؛ لِأنّ المَحَل لَا يَقتَضِيهَا[٢].

وبعدَ هَذَا أرجعُ إِلَى أصلِ المَسألَةِ فِي عَدَم جَوَاز جَعْل (مَن) تَمييزًا، واستدلالِ ابنِ مَالكٍ بالاستِقرَاءِ لِذلكَ فَهو يَقُولُ: (وَقد يَقَعُ فَاعل هَذا البابِ ضَميرًا مُستترًا مُفسَّرا بَعدَه بتمييزٍ مُطابقٍ لِلمَخصوصِ بِالمَدحِ أو الذَّمِّ نَحو: نِعمَ رَجُلًا زَيدٌ ونِعمَت امـرأةً هنـدٌ، ونِعـمَ رَجُلَـينِ الزَّيدَانِ، ونِعمت امـرَأتينِ الهِنـدانِ، ونِعـمَ رِجالًـا الزيدون، ونِعمَ نِساءً الهِندات. وهَذَا الضَّميرُ المَجعولُ فاعِلًا فِي هَذَا البَابِ شَبيهٌ بِضَمِير الشَّأنِ فِي أنَّه قَصد إبهَامَه تَعظيمًا لمَعناه، فاستويا لِذلكَ في عدمِ الإتبَـاعِ بِتوكيدٍ أو غَيرِه. وَنَبَّهتُ عَلى أنَّ مُميّزه لا يكـونُ إلا صَالحًا لِلألفِ واللامِ معَ أنَّ كُلَّ مُميّـز لا يكـونُ إلا كَذلكَ بالاستِقراءِ لأنَّ أبَا عليّ والزَّمَخشريّ يُجيـزانِ التَّمييزَ في هَذا البابِ بِمَا وَيزعمَانِ أنَّ فَاعلَ نِعمَ فِي قَولِهِ تَعَالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وشبهِهِ مُضمَرٌ كَمَا هُو فِـي نِعمَ رَجُلًا زَيدٌ. وَمَـا فـي مَوضـعِ نَصـبٍ علَـى التَّمييزِ..)[٣]. فنُلاحظُ أنَّ ابنَ مَالكٍ يَنصّ عَلَى جَوَاز إضمَار فَاعلِ (نِعمَ وبِئسَ) مُفَسّرًا بِتمييزٍ نَكِرةٍ، لَكنـهُ يَشتَرِطُ في هَذهِ النَّكِرَةِ أنْ تَكونَ صَالِحةً لِلألفِ وَاللَّامِ؛ لأنَّ (مَن ومَا) عِندَه غَيرُ صَالحينِ لِلألـفِ والـلامِ، وَيَرفضُ وُقُوعَهُما تَمييزًا بِقَولِهِ: (فمَن هذِهِ إمَّا تَمييـزٌ وَالفَاعلُ مُضمرٌ كَمَا زَعَمَ أبو عَلِي. وَقَد تَقَدَّمَ ذَلكَ في بابِ المَوصولاتِ، وإمَّا فاعل، فَـالأوَّل لَـا يَصـحُ لِوَجهينِ: أحدُهُمَا أنَّ التّمييزَ لَـا يَقَـعُ فِـي الكَلَـامِ بِالاستِقراءِ إلَّا بِنَكِرةٍ صَالحةٍ لِلألـفِ والـلامِ. ومَـن بخِلافِ ذلكَ، فَلا يجوزُ كَونُها تَمييزًا. الثاني أنَّ الحُكمَ عَلَيها بالتَّمييزِ عندَ القَائلِ بهِ مُرتبٌ علَى كَـونِ مَـن نَكرةً غَيرَ مَوصوفةٍ وذَلك مُنتف بِإجماعٍ في غيرِ مَحلّ النِّزاع، فَلا يُصارُ إليهِ بِلا دليلٍ عَلَيهِ. فَصَح القَول بِأنَّ مَن في موضعِ رفعٍ بِنِعمَ، إذ لا قائلٌ بِقولٍ ثَالثٍ مَـع شهادةِ صَدرِ البيتِ فإنَّ فيهِ: مَزكَأ مَن فأُسنِدتْ نِعمَ إلى المُضافِ إلى مَن. وقد ثَبَتَ أنَّ الذي تُسـنَدُ إليـهِ لا يُضافُ لمَا لا يَصحُ إسنادُها إليه، وفي هذا كِفايةٌ)[٤]. وهُنا يُعلِّقُ أبو حيَّان الأندلسي قائلًا: (ولأَبي عَلِـيّ أنْ يَقولَ: مَن هُنا نَكرةٌ غَيرُ مَوصوفَةٍ، ولَيس الجُملةُ التي بعْدَ مَن_ وهِي: هُو فِي سِرٍّ وإعلَان_ فـي مَوضـعِ الصِّفةِ لَمنْ، بَلْ مَن تمييزٌ، و(هو) هو المَخصـوصُ بالمَدحِ، وَهو عَائدٌ عَلَى بِشـرِ بـنِ مَـروانَ، وَهُـو المَمْدُوح)[٥]. فإصرارُ ابنِ مَالكٍ على رفضِ إعرابِ (مَن) تَمييزا لأنَّها لا تَصلحُ لِلألفِ واللامِ، وهـي إذ كَانت نكرةً تامةً أي: هي شيءٌ أيُّ شيءٍ، وهي غيرُ موصوفةٍ بِشيء بَعدَها، وقد أَفادَها التَّنكيرُ الإبهـامَ[٦]،

(١) (الاخوالا): تمييز، عند الكوفيين، والبصريّون يجعلون اللام زائدة. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣٧.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٢٠٨، وشرح ابن عقيل على على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣٧، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢/ ٣٤٩، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦١٦.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ١١– ١٢.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ١١.

(٥) التذييل والتكميل: ١٠/ ١٢٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ت هبود: ٣/ ٢٢٥.

فهي لا تَحتمِل (أل) مِن جهة. ومِن جهةٍ أُخرَى فإنَّ أبَا حَيَّانَ الأندُلُسي نَصَّ عَلَى أنَّ أَبَا ذَرٍ الخُشَنِي[١] يردُّ القولَ بإعرابِ (مَا ومَن) تَمييزًا، وهو أَسبقُ مِن ابنِ مَالكٍ، وبه يَتَقَوَّى قَولُ ابنِ مَالكٍ ويَظهرُ عَلَى غَيرِه[٢]. ثُمَّ إنّ (مَن) في هذا البَابِ تُفارقُ (مَا) مِن جِهَةِ (أنَّ (ما) تُستعملُ نَكِرةً تَامّةً باتِّفَاقٍ، و(مَن) لَا تُستعملُ نَكرةً تَامَّة إلَّا عندَ الفَارِسي)[٣]. وهَذَا انفرادٌ مِنه لَم يُوافقْهُ عَلَيه مِنَ النُّحاةِ أَحَدٌ[٤]. بِهَذا يتَّضحُ أنَّ استدلالَ استدلالَ ابنَ مَالكٍ لِعَدمِ جَوَازِ مَجِيءِ التَّمييزِ مِن النَّكِرَةِ التي لَا تَحتَمِلُ الألفَ واللامَ مُنطلِقٌ مِنَ الاستِقرَاءِ العَامِّ لأُصُولِ اللغَةِ، فَضْلًا عَن أقوَالِ المُحققينَ مِن أهلِ الصَّنعَةِ.

٣.٣.المسألة الثالثة: إعمال المصدر المضاف أكثر من المنون والمحلى بأل:

في شرحِهِ لِقولِ ابنِ مَالكٍ عَن المَصدرِ: (وإعمَالُهُ مُضَافاً أكثر مِن إعمالِهِ مُنوناً)[٥] قال ابن عقيل: (وهذا (وهذا مرجعُهُ الاستقراءُ، والمَعروفُ أنَّه لا خِلافَ بينَ البَصريينَ والكُوفيينَ في إعمَال المُضافِ، وقيلَ: إنَّ مِن الكُوفيينَ مَن لا يُعمِلُ المَصدرَ بِحالٍ، ويَجعلُ ما وُجدَ بعدَه مِن عَمَلٍ لِفعلٍ مُقدَّرٍ. وَمِن إعْمالِ المُضافِ في القُرآنِ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة: ٢٥١]. قالَ الفَرَّاء[٦]: ولا يُوجدُ المُنوَّن المُنوَّن فِي كِتَابِ اللهِ إلَّا بِفاصِلٍ نحو: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ [البلد: ١٤-١٥])[٧].

نصَّ ابنُ عَقيل علَى أنَّ الاستقراءَ يَدلُّ علَى أنَّ إعمَالَ المَصدرِ المُضافِ يَكونُ أكثرَ مِن إعمالِهِ منونًا أو مُحلًّى بِأل[٨]، وسنُحَاول في هَذَا المقام أن نَكشِفَ دِقةَ هذَا القَولِ مِن عدمِهِ –إن شاءَ اللهُ–، عَن طَريقِ تقدِيمِ أدلَّةٍ ونُقُولٍ مِن كَلامِ النّحاةِ سابقينَ ولاحِقِينَ، وَهُنا يَفرضُ المَقامُ أن أُذكّر القارئَ الكريمَ أنّ أبا حيَّان قَد أشَارَ إلَى الاستدلَالِ بالاستقراءِ في إثباتِ هذَا الحُكمِ فَقَالَ: (وقولُهُ: (أكثرُ مِن إعمالِهِ مُنوَّنًا) هَذَا رَاجِعٌ إلَى الاستِقراءِ)[٩]، لَكِنَّ هَذَا لا يَسلبُ ابنَ عقيلٍ حقَّه، ولا يُعيبُ هذهِ الدِّرَاسةَ التي اتخَذَتْ كتابَ (المساعد) ميداناً لها. فمَعلُومٌ أنَّ المَصدرَ عِندَهُم هو (اسمُ الحَدَثِ الجَاري عَلَى الفِعلِ. وَهُوَ مِن الثّلاثيّ سَمَاعٌ[١٠]، ومِن

---

(١) هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني الجيَّاني، يكنى أبا ذر، ويعرف بابن أبي ركب، أخذ عن جماعة من علماء الأندلس حتى برع وصارت له مكانة علمية مرموقة، فوصف بأنه كان رئيسا في صناعة العربية عالما بها، قائما عليها، درسها حياته كلها، وأخذ عنه خلق كبير من طلبة العلم، كانت وفاته سنة (٦٠٤هـ) ترك من الآثار: مصنف كبير في شرح سيبويه، كتاب شرح الإيضاح، شرح الجمل. ينظر: آراء أبي ذر الخُشني النحوية: جمعا ودراسة: ١٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/ ١٦٢٨.

(٣) تفسير التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٢٦٢.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٤٢.

(٦) لم أجده في كتابه. ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١/ ٧٩.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣٤.

(٨) (لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعلُ الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١/ ٧٩.

(٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١/ ٧٨.

(١٠) (أبنيتُهُ في الثُّلاثي المجرَّدِ كثيرةٌ مختلفةٌ، يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثَلاثين بناءً). التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: ٣/ ٧١.

غَيرِهِ قِيَاسٌ، مِثْـل: أَخْـرَجَ إخرَاجًـا، واسْـتَخرَجَ استِخراجًا. ويَعملُ عَمَلَ فِعلِهِ-مَاضِيًا وغيرَه-إذَا لَـم يَكُن مَفعولًا مُطلَقًا)[١].

وَهَذا المَصدرُ الذي يَعملُ عَمَلَ فِعلِهِ[٢] عَلَـى ثَلاثَـةِ أنواع: مُضاف، مُنوَّن، وبِأَل. وَفِي عَمَل هَذِه الأنوَاعِ خِلَافٌ بَينَ المَدَارسِ النَّحويَّةِ، وَقَد نَصَّ الشَّاطِبِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِ: (ونَبَّه بقولِهِ: (مُضَافاً أو مجَّرداً أو معَ أَل) عَلَى خِلافِ مَن خَالَفَ فِي بَعضِ هذِهِ الأَقسَامِ، وهُـم الكُوفيونَ، فَوافَقُوا البَصريينَ فِي المَصدرِ المُضَافِ أَنَّه يَرفعُ وَينصبُ وخَالَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِـكَ، فَزَعَمُـوا أنَّ المُجرَّدَ يُنصبُ وَلا يُرفعُ، فَيَجوزُ عِنـدَهُم: أعجَبَنـي ضَرْبٌ زَيداً، وَلَا يَجُوزُ: أَعجَبَني ضَرْبٌ زيـدٌ، ولَـا ضَربٌ زَيدٌ عَمراً، وأنَّ ذَا الألِفِ وَاللامِ لَا يُرفـعُ ولا يُنصبُ، فَلا يُقالُ: أعجَبَنِي الضَّربُ زَيدٌ، وَلَا أعجَبَني الضَّربُ زَيداً، وَلَا الضَّربُ زَيدٌ عَمراً. وَمَا جَاءَ مِمَّـا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَشَاذٌ وَمؤوَّل، كَمَا أنَّ الذي جَاءَ بِهِ السَّمَاعُ في المُجَرَّدِ إنَّمَا هُو النَّصبُ وَحدَه...)[٣].

وَيتبَعُ هَذا الخِلافَ أمرٌ آخرُ وهُو أيُّ هـذه الأنـوَاعِ الثَّلاثَةِ مِنْ أنوَاعِ المَصدَرِ يَكثُرُ عَمَلُهُ، وَأيُّهم يَتَوسَّطُ، وأيُّهم يَقِل؟

فَقَد نَصُّوا عَلَى أنَّ المُضَافَ أكثرُها وُرودًا[٤]، وهَـذَا حُكمٌ جَعلَ ابنُ عَقيلِ الاستِقراءَ دليلًا عَلَيـه، ونَـصَّ الشَّاطِبِيُّ عَلَى ذَلِكَ بقَولِهَ: (أمَّا (المُضافُ) فعَمَلُهُ شَهيرٌ جِدًّا، وقَد تَقدَّم مِنه، وَهُو مِن الكَثرَةِ بِحيثُ لَا يَنبَغِي أنْ يُنكر قِيَاسُه)[٥]. وإذَا اعتَرَضنَا قَائلٌ إنَّ هَذهِ العِبَارَاتِ لا تَدلُّ عَلَى الاستِقرَاءِ بَل هَل عِبارةٌ عَن أحكَامِ كَثرةٍ وقِلةٍ، نَقُولُ لَه: نُسلِّم مَعَكَ بِهَذَا، لَكِنْ هُنَاكَ نُصُـوصٌ دلَّتْ عَلَى أنَّ إعمَالَ المَصدرِ المُضَافِ أكثرُ بِكَثيرٍ مِن إعمَالِهِ مُنوَّنًا أو مَعَ أل[٦]، وقَامَت دِرَاسَاتٌ مُعَاصِـرةٌ بإجرَاءِ إحصَاءٍ لِأكثرَ أَنوَاعِ المَصدَرِ عَمَلًـا فنَصّـتْ عَلَى أنَّ (إعمَالَ المَصدَرِ المُضَافِ أكثرُ مِن غَيرِهِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ[٧]، حيثُ وَردَ عَملُ المَصدرِ المُضَـافِ إلَى المَفعولِ بِهِ الظَّاهِر اثنتينِ وعِشرِينَ مَرَّةً فِيه، فِي حِين وَرَدَ عَمَل المَصدرِ المُنوَّنِ فِي مَوضِـعٍ وَاحـدٍ بالاتِفَاق وَفِي ثَمانِية عَشَرَ مَوضِعًا بِالاختلافِ، وأمَّـا المَصدرُ المُحَلَّى بِأل عملَ بِوَاسِطَة حَرفِ الجَر فِـي

(١) الكافية في علم النحو: ٤٠.

(٢) لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا: الأول: أن يكون مظهرا، فلو أضمر لم يعمل؛ لعدم حروف الفعل، خلافا للكوفيين، وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور ونقل عن الفارسي، وقياسه في الظرف. الثاني: أن يكون مكبرا، فلو صُغِّر لم يعمل. الثالث: أن يكون غير محدود، فلو حُدّ بالتاء لم يعمل. الرابع: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما بالنعت، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع. الخامس: أن يكون مفردا، وأجاز ابن مالك عمله مجموعا. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٨٤٢ – ٨٤٣.

(٣) شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك: ٤/ ٢١٧– ٢١٨.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٨٣٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ت هبود: ٣/ ١٧٢، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٥٢٠.

(٥) شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك: ٤/ ٢١٧– ٢١٨.

(٦) قال ابن بابشاذ: ((وهذا كثير في كتاب الله سبحانه، أعني إضافة إضافة المصدر تارة إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول)). شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٩٤.

(٧) ينظر مثلا: سورة البقرة: ٢٠٠/ ٢٥١، وآل عمران: ١٨١، والنساء: ١٥٥/ ١٥٦/ ١٥٧/١٦١، والمائدة: ٦٢/ ٦٣، وإبراهيم: ٤٧، ومريم: ٢، النور: ٦٣..

مَكَانٍ وَاحِدٍ، وإليهِ ذَهَبَ جُمهُورُ النُّحَاةِ)[١]، فَهذِهِ الدِّرَاسَةِ قَدَّمَت كَشفًا عَدَدِيًّا بإعمَالِ المَصدَر، وَأثبَتت استِقرَائِيًّا كَثرةَ إعمَالِ المَصدَرِ المُضَافِ.

ولَو تَبَادَرَ إلَى ذِهنِكَ أيُّها القَارئ الكَرِيمِ مَا يُوحِي لَكَ أنَّ هَذا الاستِقرَاءَ نَاقِصٌ لاقتِصارِهِ علَى القُرآنِ الكَرِيمِ وهُو أصلٌ مِن مَجموعَةِ أصُولٍ، نَقُولُ لَكَ: نَعم، القُرآنُ أصلٌ يُضافُ لَه الحَديثُ النَّبوي –علَى الخِلافِ الشَّهِيرِ في حُجِّيَّتِهِ– وكَلامُ العَربِ نَظمًا ونَثرًا، لَكنَّه المَصدَرُ الأقوَى والأبقَى بَين البَقِيَّةِ، وعلَيه الاعتمِادُ فِي التّقعيدِ، هَذَا أوَّلًا.

وثَانِيًا –أيضًا– فَقَد نَصَّت دِرَاساتٌ حَدِيثَةٌ علَى أنَّ إعمَالَ المَصدَرِ المُضَافِ الأكثرُ شُيُوعًا فِي كَلَامِ العَرَبِ، إذ أشَارَتْ إلَى أنَّ أحوالَ عَمَلِهِ (أن يَكونَ مضَافًا، وَهُو الأكثرُ فِي كَلَامِ العَرَبِ، والمُنَوَّن الذِي يَعدُّهُ ابنُ هِشامٍ أقيسَ[٢]، والمُحلَّى أو المُقترِنُ بـ(أل) الذي يَبدُو أنّ انتِشَارَهُ فِي الشِّعرِ يُعبِّر عَن نُفُورِ النَاثِرِ عنهُ لأنَّه لَم يَأنس إليهِ بِتوفّرِ قَسِيمَيهِ الآخَرَين)[٣].

ولَيس هَذا فَحسب، بَل هُناك دِراسَاتٌ أُجرِيتْ علَى دَوَاوِينِ بَعضِ الشّعراءِ استقرأَتْ إعمَالَ المَصدرِ وأكَّدَتِ القَاعِدةَ التِي نَصَّ علَيهَا النُّحاةُ مِن كَونِ إعمَالِهِ مُضَافًا أكثرُ، فَهَذِه دِرَاسةٌ أُجرِيَتْ علَى دِيوانِ طَرَفَةَ بنِ العبدِ خَلُصتْ إلَى أنَّ (المَصدرَ المُضَافَ أكثَرُ ورُودًا فِي شِعرِ طَرَفة مِن المَصدرِ المُنوَّنِ وَالمُحَلّى بـ(أل) وهَذا مُوَافِقٌ لِمَا قَرَّرَهُ جُمهُورُ النَّحويينَ مِن أنَّ المَصدرَ المُضَافَ أكثر مِن غَيرِه)[٤].

وهُناكَ جُزئيةٌ أُخرَى طابَ للباحِثِ أن يَستَأنِسَ بِهَا وَهِي كَثرةُ أنوَاعِ المَصدرِ المُضَافِ، فَهي كَثرةٌ تَدلُّ علَى أنّه الأكثرُ وَالأشهرُ عَمَلًا بَينَ إخوَتِهِ، فَقد ذَكَرَ النُّحَاةُ أنَّ المُضَاف علَى خَمسَةَ أحوَالٍ هِي[٥]:

الأولُ: أن يُضافَ إلَى فَاعِلِه ثُمَّ يَأتي مَفعولُهُ: نَحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة: ٢٥١].

الثاني: عَكسُهُ، نَحو: (أعجَبَنِي شُربُ العَسَلِ زيدٌ).

الثالث: أن يُضَافَ إلَى الفَاعِلِ ثُمَّ لَا يُذكرُ المفعُولُ، نَحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[التوبة: ١١٤]، ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ﴾[إبراهيم: ٤٠]، فَأضَافَ المَصدرَ (دُعَاء) إلَى يَاءِ المُتَكلِّمِ المَحذُوفةَ تَخفِيفًا.

الرابع: عَكسُهُ، نحو: ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾[فصلت: ٤٩].

الخامس: أن يُضَافَ إلَى الظَّرفِ فَيرْفَعَ ويَنْصِبَ كالمُنوَّنِ، نَحو: (أعجَبَني انتظَارُ يومِ الجُمعةِ زيدٌ عَمرًا).

وبَعد، فَإنَّ الاستِدلَالَ بالاستِقرَاء علَى مَجيء المَصدَرِ المُضَافِ عَامِلًا فِي لُغَةِ العَرَبِ أكثَر مِن المَصدَرِ المُنوَّنِ وَالمُحَلَّى بِأل استدلَالٌ دَقِيقٌ ويَدلُّ علَى أنَّ قَوَاعِدَنا مَا وُضِعَت إلا وفقَ مَنهَجٍ استِقرَائي شَامِلٍ لِلّسانِ العَرَبي.

---

(١) المصدر في القرآن الكريم: ٢٥٦.

(٢) (لأنَّهُ يَشبه الفعلَ بِكونهِ نكرَة). شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٩٣.

(٣) المصدر واسم المصدر والاسم والعمل النحوي: ١٥٩.

(٤) ما يعمل عمل الفعل في شعر (طرفة بن العبد): ٦١٣.

(٥) ينظر: منهج السالك إلى ألفية بن مالك: ٢/ ٣٣٦– ٣٣٧.

٣. ٤. المسألة الرابعة: دلالة الواو على مطلق الجمع:

في شَرحِهِ لِقولِ ابنِ مَالكٍ:)وتنفردُ الواوُ بِكونِ مُتْبَعِها في الحُكمِ مُحتمِلاً للمَعيةِ برُجحَان، وَللتَّأخرِ بِكَثرةٍ، وَللتقدم بِقِلَّةٍ)[١] قَالَ ابنُ عَقيلٍ: (وَالوجهُ الاعتِمادُ عَلَى نَقلِ الحُذَّاق مِن أئمّةِ اللغةِ، أنَّها لَا تُفِيدُه بعينِهِ، بَل بِواسِطةِ الاستِقراءِ، وَقَائلو ذَلك أعلَمُ وَأثبَتُ مِن المُخَالفينَ، وَلَيسَ لِمَن خَالفَ مَا فِيه رُوح)[٢].

فَالظَّاهِرُ مِن نَصِّ ابْنِ مَالِكٍ أنَّه يَجعَلُ إفَادَةَ الواوِ المَعِيَّةَ هوَ الرَّاجِحُ، ثُمَّ يُشيرُ إلى إفَادةِ التَّرتِيبِ عَلَى الكَثرةِ، وعَدَمِ التَّرتِيبِ عَلَى القِلَّةِ[٣]. ولَكنَّ ابنَ عقيلٍ اعترضَ عَلى هَذَا التَّحدِيدِ؛ لأنَّه يَجعَلُ الوَاوَ لِمُطلَقِ الجَمعِ كَجُمهُورِ النُّحاةِ، واستَدلَّ عَلَى ذَلكَ بالاستِقرَاءِ الذي يُؤيدُ مَا ذَهبَ إليهِ جُمهُورُ النُّحَاةِ[٤].

لا يُخفَى أنَّ تَنَاولَ هَذِهِ الجُزئِيَّةِ مِن دِلَالةِ العَطفِ بِوَاسِطةِ (الوَاو) يَأخُذُ بِالدِّرَاسَةِ إلَى تَنَاول دِلَالةِ هَذَا الحَرفِ، وَسَرد الخِلَافِ الحَاصِلِ فِيه، وَهُوَ خِلَافٌ مُتَشَعِّبٌ بِتَشَعُّبِ الشَّوَاهِدِ التِي استَدلّ بِهَا كُلُّ فَرِيقٍ، فَذَكَرَ صَلَاحُ الدِّينِ العَلَائِي تَفَرُّقَ العُلَمَاءِ فِي دِلَالةِ الوَاوِ إلَى أقوَالٍ مِنهَا[٥]:

١. أنَّهَا تَدلُّ عَلَى مُطلَقِ الجَمعِ مِن غَيرِ إشعَارٍ بِخُصُوصيَّةِ المَعِيَّةِ أَو التَّرتِيبِ، وَهَذا قَولُ الجُمهُورِ مِن أَئمَّةِ العَربيَّة والأُصُولِ وَالفِقهِ. ونَصَّ عَلَيهِ سِيبويهِ فِي بِضعَةَ عَشَرَ مَوضِعًا فِي كِتَابِهِ. وَنَقَلَ أَبُو عَلِي الفَارِسي اتِّفَاقَ أئمةِ العَربيةِ عَلَيه.

٢. أَنَّهَا للتَّرتِيبِ مُطلقًا سَواء كَانتْ عَاطفةً فِي المُفردَاتِ أَوْ فِي الجُملِ، وهُوَ قولُ بَعضِ الكُوفيّين مِنهُم ثَعلبُ، وابنُ دُرستوَيهِ. حكَاهُ عَنهُم جَمَاعة مِن النُّحاةِ. وَعَزاهُ جَمَاعةٌ إلَى الإمَامِ الشَّافعي (رحمةُ اللهِ عليهِ)، وذَكَر بَعضُ الحَنفيَّةِ أنّه عَليه في كِتاب أحكَامِ القُرآنِ.

٣. أَنَّ الواوَ للجَمعِ بِقَيدِ المَعِيَّة فَإذَا استُعمِلَت فِي غَيرِ ذَلكَ يَكونُ مَجَازًا، ويُعزَى هَذَا إلَى بَعضِ الحَنفيَّة، وأنكَرَهُ عَنهُم إمَامُ الحَرمينِ وَغيرُهُ، وقَالُوا: إنَّهُم لَم يتَعرَّضُوا لغيرِ كَونِ الواوِ لِلجمعِ، مِن غَيرِ تَعرضٍ لاقترانٍ ولا تَرتِيبٍ. وَبعضُهُم يَنسبُ هَذَا القَولَ إلَى أَبِي يُوسُف وَمُحَمّد بنِ الحَسَن.

٤. أَنَّ الواوَ للتَّرتيبِ حَيثُ يَستحِيلُ الجَمعُ كَقولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧]. وهوَ مَذهبُ الفَرَّاءِ فِيمَا حَكَاهُ عنهُ كثيرُونَ. وبعضُهُم نَقَلَ عَنهُ القَولَ بِالتّرتيبِ مُطلقًا. كالقَولِ الثَّانِي.

فَهَذَا خُلاصَةُ مَا نُقِلَ مِن أَقوالِهِم فِي الواوِ.

ولِكلِّ جمَاعةٍ أو فَريقٍ من هذهِ الأَربعَةِ أَدِلةٌ يسرُدُها ويَستعينُ بِها لإثباتِ صحةِ قولِهِ، وتأييدِ وجهتِهِ، والخَوضُ في ذِكرِها جَميعًا يَحتاجُ وَقفةً طَويلةً، لَكنَّني سأقتَصرُ عَلى القَولِ الأوَّلِ لِوجوه، أهمُّهَا:

أولهما: أنّه مَذهبُ جماهيرِ النُّحاةِ والفُقَهاءِ والأصوليينَ كَما مرَّ.

ثانيهما: موافقتُهُ لاختِيارِ ابنِ عَقيلٍ في هذهِ المَسألةِ.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٤.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٤٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٦٣، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٨٠١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٢٦.

(٥) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٧ وما بعدها.

ثالثهما: تَشعبُ هذهِ الآراءِ، وكَثرةُ مَا فِيها مِن رُدودٍ يُمكِنُ أن تُؤخذَ من مظانِّهَا.

رابعهما: أنّه استَدلّ بالاستِقراءِ أكثرَ مِن غَيرِهِ، أو لِنَقُل: أدلتُهُ من الاستقراءِ كثيرةٌ، فَهيَ أجلُّ من أن تُعد وتُحصى، وهي[١]:

١. النَّقلُ عن أَئمَّة اللُّغة العربيَّة، وقولُهم حجَّة. ذكر أَبُو سعيدٍ السِّيرافي[٢] إجمَاعَ النَّحويينَ واللغويينَ مِنَ الكُوفيّينَ والبصريينَ إِلَّا قَليلًا مِنهُم، وجُمهُور الفُقهاء، على أَنَّ الواو للجمع من غير تَرتِيب.

وهذا الوجهُ هُو الَّذي عوّلَ عليهِ أَبُو عَمرِو بنِ الحاجب[٣] وغيرُهُ. وهُو يَتخرَّجُ إِمَّا علَى عَدمِ الاعتبارِ بِالمُخَالفِ إِذَا شَذَّ عَن الجَمَاعَة[٤]، بأَن يَكُونَ واحدًا أَو اثنَينِ ونَحو ذَلِكَ، وإِمَّا عَلَى أَنَّه وإِن اعتُبر خِلافُه، فَالأَظهرُ أَنَّ قَولَ الجُمهُورِ يَكُونُ حجَّةً[٥]، لأَنَّهُ يبعدُ عَادةً أَن يَكونَ الرَّاجِحُ هُو مَا ذهبَ إِليهِ الأَقَلُّ النَّادِر.

وقَد نَصّ سيبويهِ علَى أَنَّ الوَاوَ لِلجَمعِ المُطلقِ فِي مَوَاضِعَ مِن كتَابه[٦].

٢. الاستِقراء التَّام مِن كَلامِ العَربِ في مَجيئِهَا لِمَا لا يَحتَمِل التَّرْتيبَ، أَو يَقتَضي خِلافه. فمن ذَلك:

أ- قَوله تَعَالَى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، وَفِي الآيةِ الأُخرى ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف: ١٦١]، فالاختِلافُ بَينَ الآيتينِ مِن جِهَةِ التَّقديمِ والتَّأخير -والقصةُ واحدةٌ- دليلٌ عَلَى أَنَّه لا تَرتيبَ في الواوِ بَل هِي لِمُطلَق الجَمعِ[٧].

ب- قَوله تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]، قَالَ الزَّجاجُ: (فإن قَالَ قَائلٌ: كَيفَ قَالُوا: نَمُوتُ وَنَحيا وَهُم لَا يقرونَ بِالبَعثِ. فَالدَّليلُ عَلَى أَنَّهُم لا يَقرونَ بِالبَعثِ قَولُهُم مَا هِيَ إلا حَيَاتَنا، وفِي نَمُوتُ وَنَحيَا ثَلاثَةُ أَقوال: يَكُونُ المَعنَى ﴿نَمُوتُ وَنَحۡيَا﴾، يَحيَا أَولَادُنَا، فَيَمُوتُ قَومٌ وَيَحيا قَومٌ، وَيَكونُ مَعنى ﴿نَمُوتُ وَنَحۡيَا﴾ نَحيَا وَنَموت، لِأَنَّ الوَاوَ لِلاجتماعِ. وَلَيس فِيهَا دَليلٌ عَلَى أَنَّ أَحدَ الشَّيئينِ قبلَ الآخَرِ. وَيكونُ ﴿نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾، أي ابتِدَاؤنَا

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٣ وما بعدها، وفيها تفصيلا وردود تُنظر في محلِّها.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو: ٥٣.

(٤) ينسبون المخالفة في ذلك للفراء. ينظر: توجيه اللمع: ٢٨٥، ولكنني وجدته ينص في على ما يدلّ على العكس فقال: ((فأما الواو فإنك إنّ شئت جعلت الآخر هو الأوّل والأوّل الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدًا، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة)). معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٩٦.

(٥) وبه أخذ المحققون منهم. ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٢/ ٥٠٠.

(٦) ينظر مثلا: الكتاب: ١/ ٢٩١، ٤٣٨.

(٧) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ٣٦٢.

مَواتٌ فِي أصلِ الخِلقةِ، ثُمَّ نَحيا ثُمَّ يُهلِكُنا الدَّهرُ)[١].

ت- وقَولُه تَعَالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، قَالَ الوَاحِدِي: (أَي: ائتِي بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ، والواوُ لَا تَقتَضِي التّرتيبَ)[٢].

ث- ومن ذَلكَ قولُ حَسان بنِ ثَابت (رضيَ اللهُ عنهُ)[٣]: بهَالِيلُ مِنهُم جَعفَر وَابن أُمِّهِ ... عليٌّ ومِنهُم أَحمدُ المُتَخَيَّرُ

فلمَّا قدّمَ الشَّاعرُ ذكَرَ الأَخوينِ جَعفرٍ وعَليٍّ ابنَي أَبِي طَالبٍ (رَضيَ اللهُ عَنهُما)، وأخَّر ذِكرَ النَّبِي (صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ) دَلَّ عَلى أنَّ الواوَ لَيسَت لِلتَّرتِيبِ[٤].

ج- وقولُ الآخَرِ[٥]: فَمِلَّتُنَا أَنَّنَا مُسلِمُونَ ... عَلَى دِينِ صِدِّيقِنَا وَالنَّبِيّ

قَالَ المُبرّد: (فَالعَربُ تَفعلُ هَذا، وهُو فِي الواوَ جَائزٌ، أنْ تَبدأَ بِالشَّيء وَالمُقدَّم غَيرُهُ)[٦].

ح- وَقولُ امرِئ القَيسِ[٧]: فَقُلتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى تَمَطَّى بِجَوزِهِ ... وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا ونَاءَ بِكَلْكَلِ

وهَذَا مِن عَطفِ السَّابقِ عَلَى اللاحِقِ، فَيدلّ عَلَى أنَّ التَّرتيبَ لا تُفيدُه الواوُ[٨].

٣. أَنَّ الواوَ استُعمِلَت فِي مَواضِعَ لَا يَسُوغُ فِيهَا التَّرتيب، نحو: تقَاتلَ زَيدٌ وعَمرٌو، واختَصَمَ بَكرٌ وخَالدٌ، وجَمعتُ زيدًا وعمرًا، والمَالُ بَينَ هَذَا وهَذَا، وَسيَّانَ قِيامُك وقُعُودُك.

ولَا يُتصوَّرُ التَّرتيبُ فِي شَيءٍ مِن ذَلِكَ. وهَذَا الوَجه هُو الَّذي عَوَّلَ جُمهُور أَئمَّة العرَبيَّة عليهِ.

٤. أَنَّ القَائلَ: جَاءَ زَيدٌ وعَمرٌو، يَحسنُ أَن يُقالَ لهُ جَاءَا مَعًا أَو تقدّمَ زيدٌ أَو تقدّمَ عَمرٌو، ولَو كَانتِ الواوُ تَقتَضِي التَّرْتِيب لَمَا حَسُن هَذَا الاستفسار.

٥. قَولُه (صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم): (لا تَقُولُوا: ما شَاءَ اللهُ وشَاءَ فُلانٌ، ولَكِن قُولُوا: مَا شاءَ اللهُ ثمَّ شَاءَ فَلانٌ)[٩]. فَهذَا يَدلُّ عَلَى أَنَّ الوَاوَ لِلجَمعِ وَالتَّشريكِ لَا لِلتَّرتيب[١٠].

إذَن، هَذَا العَرضُ يُؤكِّدُ اختِيارَ ابنِ عَقيلٍ فِي جَعلِ الواوِ لِمُطلَق الجَمعِ، ويُؤكِّدُ أيضًا أنَّ الاستِدَلالَ عَلَى ذلِكَ لَيسَ إلَّا بمَا سُمِعَ عنِ العَرَبِ الفُصحَاءِ الذِينَ هُم أَسيادُ هذِهِ اللُّغَةِ، وَحُراسُ إعرَابِها.. ولقَائلٍ أنْ يَعتَرِضَ عَلَى البَاحِثِ هُنَا: لِمَاذَا لَم تقدِّم عَرضًا بأدلَّةِ الآراءِ الأخرى؟ أقولُ: لا شَكَّ عِندِي أنَّها آراء مُعتبرةٌ، صَادِرةٌ عن عُلمَاء أجِلّاء، قدّموا لِهَذِه اللغَةِ

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٤٣٤.
(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢١٠.
(٣) ديوان حسان بن ثابت: ١٠٩.
(٤) ينظر: النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): ٣٧٣.
(٥) البيت للصَّلَتَان العبدي، وهو من شعراء الخوارج. ينظر: الكامل: ٣/ ١١٠١.
(٦) المصدر نفسه: ٣/ ١١٠٣.
(٧) ديوان امرئ القيس: ١٨.
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٠٤.
(٩) ينظر: سنن أبي داود، ت الأرنؤوط: ٧/ ٣٣٤ برقم (٤٩٨٠) باب (لا يقال خبثت نفسي).
(١٠) ينظر: شرح السنة للبغوي: ١٢/ ٣٦٠.

الشَّيءَ الكَثيرَ، لَكنْ كَمَا أَشَرنَا سَابقًا خَالَفُوا الجُمهُورَ أوَّلًا. وَثَانيًا: خَالفُوا الاستِقرَاءَ العَامَ لِلكَلامِ العَرَبي، وتَعَلَّقوا بِشَوَاهدَ وأمثِلَةٍ تُشيرُ ظَوَاهرُها إلى الدِّلالةِ عَلَى التَّرتِيبِ أو المَعَانِي الأُخرَى التي جَعلُوها لِلوَاوِ. وثَالثًا: لَستُ أُريدُ أنْ أدرُسَ دِلالةَ حرفِ الواو، بَل غَايتي التَّدلِيلُ عَلى أنّ الاستقراءَ يؤيدُ جَعلَ الواوِ لِمُطلَقِ الجَمعِ، بما يخدمُ موضوعَ هذه الدِّراسةِ.

٣.٥.المسألة الخامسة: استعمال (يا) لنداء القريب والبعيد:

فِي شَرحِهِ لِقَولِ ابنِ مَالكٍ: (وَفِي البُعدِ، حَقِيقةً أو حُكماً، يا)[١] قالَ ابنُ عَقيلٍ: (وَالمُرادُ بِالحُكمِ نِدَاءُ السَّاهِي وَالغَافِلِ؛ والاستِعمَالُ، بِشَهَادةِ الاستِقرَاء، يَقتَضي أن يُنَادَى بِهَا القَريبِ والبَعيدِ)[٢].

نَصَّ ابنُ عَقيلٍ هُنا عَلَى أنَّ حَرفَ النِّداءِ (يا) تَكونُ لِنداء القَريبِ والبَعيدِ، وأنَّ الاستِقرَاء هو الذي يُستَدلُّ بِه لِهذَا الحُكم. والدُّخُولُ فِي هَذهِ المَسألةِ يَقتَضي تَقديمًا بَسيطًا لِلنِّداءِ وحُرُوفِهِ ثُمَّ الخوضِ في أصلِ المسألةِ.

فإذَا كَانَ النِّداءُ يَعني (التَّصويتَ بِالمُنادَى لِيعطِفَ عَلَى المُنَادِي)[٣]. فَهو يَحتَاج إلَى حُروفٍ يَتوصَّلُ بِهَا إلَى تَحقيقِ غَايتِهِ، وقَد عَدوا مِن حُرُوفِهِ (يَا، وأيَا، وهَيَا، وَأي، الهَمزة مِن غَيرِ مَدٍّ)[٤]، وَجعَلُوها سِتةً بإضَافَة (وا)[٥]، وَزادُوهَا مَد الهَمزَةِ فِي (آ، وآي) فَصَارت ثَمَانيةً[٦]. وَهذِهِ الحُروفُ قَسَّمُوها بِحَسبِ مَرَاتبِ المُنَادَى إلَى قَريبةٍ ومُتوسِّطةٍ وبَعيدةٍ: فَجَعلُوا الهَمزَةَ وأي لِلقَريبِ[٧]. وَذَهبَ ابنُ بَرهَان إلَى جَعل (أي) للمتوَسِّط[٨]. وجَعَلوا (أيَا وهَيا ووَا) لِلبَعِيد[٩].واختَلَفَت لِلبَعِيد[٩].واختَلَفَت أقوَالُهُم فِي (يَا) فَمِنهُم مَن جَعلَها لِلبَعِيدِ[١٠]، ومِنهُم مَن جَعَلَها لِلقَريبِ وَالمُتَوَسِّطِ وَالبَعِيدِ[١١]. وَجَعَلَ الرُّمَّانِي هَذِه الحُرُوفَ عَلَى أَربَعَةِ أَقسَامَ بِقَولِهِ: (الذِي يَجُوزُ فِيهِ إجرَاءُ الحُروفِ التِي يُنادَى بِهَا عَلَى أربعةِ أَوجهٍ: حَرفٌ لِلبَعِيدِ، وَحرفٌ لِلقَريبِ، وحَرفٌ لِلوَسَطِ بَينَ القَريبِ والبَعِيدِ، وَحرفٌ لِلجَمِيعِ؛ لِيكونَ أُمَّ حُرُوفِ النِّدَاءِ)[١٢]. وخَالَفهم ابنُ الوَرَّاق بِجعلِ الحُرُوفِ جَمِيعِها لِنداءِ البَعِيدِ عَدَا الأَلِف، وَعَلَّل ذَلِكَ بِقولِه: (فأَمَّا الألفُ فَلا تُستَعملُ إلَّا لِلقَريبِ مِنكَ، كَقولِكَ: أَزيدُ أقبلْ، فَإن كَانَ بَعِيدًا استُعمِلَت لَهُ (يا) وَسَائر الحُرُوف، وإنَّما وجبَ ذَلكَ لأَنَّ البَعيدَ مِنكَ يَحتاجُ إلَى مَدِّ الصَّوتِ، وَسَائر الحُرُوف –سوى الألف– فيها حَرفُ مَدّ يُمكنُكَ مَدُّ الصَّوتِ بِهِ، فَلِهذَا وَجبَ استِعمالُهَا لِلبعيدِ، وأمَّا القَريبُ مِنكَ فَلا يَحتاجُ إلَى مَدِّ الصَّوتِ، فَاختيرتْ لَهُ الهَمزةُ

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٩.
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٨١.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٨.
(٤) ينظر: علل النحو: ٣٤٧، والبديع في علم العربية: ١/ ٣٩٢.
(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٨٧، وشرح المفصل لابن لابن يعيش: ٥/ ٤٨.
(٦) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ١٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٥.
(٧) ينظر: علل النحو: ٣٤٧، والبديع في علم العربية: ١/ ٣٩٢، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ١٦.
(٨) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ١٦.
(٩) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٨٧.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧.
(١١) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ١٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٦.
(١٢) شرح كتاب سيبويه: ٢١٣. وهو يريد بأُمِّ الباب (يا).

لأَنَّهُ لا مدَّ فِيها، وهِي هَمزةُ الاستِفهَامِ، وإِنَّما كَانَتْ الهَمزَةُ أولَى، لِكَثرَة زِيادَتِها أَولًا)[١].

وهُنا يَجِب التَّنبيهُ علَى أنّ النُّحَاةَ قَد أَجَازُوا نِدَاءَ القَرِيبِ بِمَا للبَعيدِ وَلا يَجوزُ العَكسُ[٢].

وَلو عُدنا إِلَى أصلِ مَسألةِ التَّوسعِ فِي استِعمَالِ (يا) لِلقَرِيبِ وَالمُتَوسّطِ والبَعيدِ لَوجدنَا النُّحَاة يُصرِّحُونَ بِذلكَ، قَال ابنُ يَعيشٍ: (وَأصلُ حُرُوفِ النِّداءِ (يا)؛ لأَنَّهَا دَائرةٌ في جَمعِ وجُودِهِ؛ لأَنَّها تُستَعملُ للقَرِيبِ والبعيدِ والمُستيقظِ والنَّائمِ والغَافلِ والمُقبِل، وتَكُونُ في الاستِغَاثةِ والتَّعَجبِ)[٣]. وَمِن خَصَائِصِهَا أيضًا أَنَّها تَكونُ (لنِدَاءِ البَعيدِ مَسافةً أو حُكمًا. وقَد يُنَادَى بِهَا القَرِيبُ، تَوكِيداً)[٤]. وخُصَّت (يا) أيضًا لِكثرةِ استِعمَالِها بِجَوازِ حذفِها فِي النِّدَاء[٥]. وهَذَا الحُكم لَا شَكَّ فِي أَنَّه مُستَنبطٌ منَ الاستِقرَاء الذي استَدلّ بِه ابنُ عَقيل. يؤيدُهُ ما نصَّ علَيه أبو حَيَّان الأندُلسي مِن أنَّ النِّدَاء في القِرآنِ الكَرِيمِ عَلَى كَثرتِهِ لَم يقعْ إِلَّا بِـ(يا)[٦]، إِلَّا (مَا كَان مِن دَعوى مَن ادَّعَى أنَّ الهَمزةَ الهَمزةَ فِي قِراءةِ مَن قَرَأَ، وَهي قِراءةٌ سَبعيَّة[٧]: ﴿أَمَّنۡ﴾ ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا﴾ [الزمر: ٩] بالتَّخفيفِ، وزَعَمَ أنَّ الهَمزةَ حَرفُ نِداءٍ، وتقديرُ الكَلامِ: يَا مَن هو قَانت...)[٨]. فلوْ وَقَفَ عِنْدنا أَحَدٌ ليسألَنَا مُعترِضًا: إِذَا جَرَى الاتِّفَاق أوْ لِنَقُل قَولُ الأكثريَّةِ علَى أنَّ (يا) لِنِدَاءِ البَعِيد، وأنَّكم ذَكَرتُم أنَّه لَم يَأتِ في القُرآنِ غَيرُها، فهلْ عُدِمَ نِدَاءُ القريبِ في القُرآنِ الكَرِيمِ؟ نَقُولُ: لا، ولَكِنَّ النُّحَاةَ أَجمَعُوا علَى جَوَازِ نِدَاءِ القَرِيبِ بِمَا لِلبَعِيدِ، فمُمكنٌ أنْ يكونَ نِداءُ القَرِيبِ مَوجودًا لَكنْ بِأدَاة البَعيدِ (يا) التي وُظِّفَت لِخدمَةِ الدِّلالةِ القُرآنيةِ (أمَّا وجهُ الدّلالةِ فِي استعمالِ حَرفِ النِّداءِ (يا) لِنداءِ القَرِيبِ فَيتضحُ فيهِ سِعةُ الاستِعمالِ، وَخُصوبة المَعَاني، حَيثُ ذَكَر البَيانيونَ أنّ ذلكَ إمّا أن يَكونَ مَجازًا مُرسَلًا، أو استِعارةً تَصريحيّةً، أو استِعارةً مَكنيةً وتَخييليةً. وفِي هذِهِ الوُجُوهِ المُتعدِّدَةِ التي يَحتَمِلُها نِدَاء القَرِيب بـ(يا) تَظهرُ خُصوبةُ المَعاني وَعُمقُ التَّعبيرِ خَاصَّةً فِي النَّظمِ الكَرِيمِ الذي كَثرَ فِيه أُسلوبُ النِّداءِ مِن اللهِ لِعبادِه، وَتَضرّعُهُم إِليهِ سُبحَانَه. فأمّا الوجهُ الأولُ الذي هُو دلالةُ المُرسلِ فَإنَّ النِدَاءَ مَعناهُ الدُّعَاء، أي دُعاء البَعيدِ، فَإذَا استُعملت أداةُ النِّداءِ (يا) في نِدَاء البعيدِ فَهو استعمالٌ عَلَى حقِيقتِهِ وَيلزمُ مِن دُعاءِ البَعيدِ حِينئذٍ وإبْلَاغُهُ إبلاغُ مَن هو دُونَه وأَقربُ مِنه لِأنّ إسمَاعَ القَرِيبِ لَازِم لِلدُعَاءِ وَالهَتَافُ الذي هُو نِدَاءُ البَعيدِ، فَالخِطَابُ حِينئذٍ يصلحُ للقَرِيبِ كَما يصلحُ لِلبعيدِ...

كَذلكَ فإنَّه يَحتملُ أنْ يَكونَ الاستِعمالُ من بَابِ الاستِعارةِ التَّصريحيةِ التَّبعيةِ فِي حَرفِ النِّداءِ (يا) وَهوَ الوَجهُ الثَّانِي مِن وُجُوهِ الاستِعمالِ المَجَازي لَه...

---

(١) علل النحو: ٣٤٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣٦١، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٨٩، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٠٠، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ١٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٩.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥٥.

(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ١٥١.

(٧) قرأ بالتخفيف ابن كثير وحمزة. ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٠٩، والمبسوط في القراءات العشر: ٣٨٤.

(٨) أساليب النداء في القرآن الكريم: ٣٩.

وَمِن المَعلومِ أنّ الاستِعارةَ التَّبعيةِ فِي الحَرفِ مَبنيةٌ عَلَى استِعمَالِ الحَرفِ فِي غَير مَا وُضعَ لَه فِي أَصلِ الاستِعمالِ. فَحَرفُ (يا) كَمَا تَبيَّن وُضعَ لِنِدَاءِ البَعيدِ، فَنَزلَ البَعيدِ الرّتبي مَنزلةَ البَعيدِ المَكانِي ثُمَّ استُعمل الحَرفُ الدّالُ عَلَى البُعدِ المَكانِي لِلدلالةِ عَلى البُعدِ الرّتبي، هَذَا إذَا كَانَ المُنادَى بُعدُه رُتبيا... أمَّا كَونُه (نَائما أو سَاهيا حَقيقةً فَيجعلُ كُل واحدٍ مِنَ النَّومِ والسُّهُوِ. بِمنزلةِ البُعدِ فِي إعلاءِ الصَّوتِ)[1] وَوَاضحٌ أنّ هَذا النَّوعُ مِن الاستِعارةِ دَاخلٌ فِي استِعارةِ المَحسوسِ لِلمعقولِ، وَذلكَ بِتَشبيهِ البُعدِ الرّتبي وَهُوَ عَقلي بِالبُعدِ المُكانِي وَهو حِسي. وهذهِ الحَالاتُ الثَّلاث تَتَعلَّقُ بِالمُنَادَى- أَعنِي كَونَه بَعيدًا رَتبيًا أو نَائمًا أو سَاهيًا- **فَالحالةُ الأولى** أن يَكُونَ المُنادَى بَعيدًا رَتبيًا، **والثانية** أن يَكونَ المُنَادَى نَائمًا، **والثالثة** أنْ يَكُونَ المُنادَى سَاهيًا. أمَّا **الحالةُ الرابعةُ** فَتَتَعَلَّقُ بِالأمرِ المَدعوِّ لَه فَإنَّه كُلَّمَا كَانَ عَظِيمًا... فَتَبيَّنَ أنَّ المُنَادَى القَريبَ فِي الحَالاتِ الأَربعِ نَزَلَ مَنزلَةَ المُنَادَى البَعيدِ عَلَى طَريقةِ الاستِعَارةِ التَّبعيةِ فِي حَرفِ النِّدَاء (يا). وَالوجهُ الثَّالثُ مِن دِلالةِ هَذا النَّوعِ مِن الاستِعمالِ أعنِي نِداءَ القَريبِ بِأداةِ نِداءِ البَعيدِ (يا)، بِأن يكونَ عَلَى طَريقةِ الاستِعارةِ المَكنيةِ والتَّخييليةِ، وذَلكَ فِي نِداءِ العبدِ لربِّه ودُعائِه لَه فِي قَولِهِ: (يا رب) وَنحوِهَا...فَإذَا دَعاهُ الدَّاعي بِأداةِ نِداءِ البَعيدِ (يا) فَإنَّ ذَلكَ الدُّعاءُ استِعمالًا لِلأداةِ في غَيرِ مَا وُضعتْ لَه، لأنَّ الدَّاعي إمَّا أنَّه يَحقرُ نَفسه عَن مَنزلةِ القُربِ... أو أنّه يقدرُ منزلةَ رَبِّه بَعيدةً عَنهُ لِعُلوهِ سُبحانَهُ وإنْ كَانَ قَريبًا، وَذَلكَ تعظِيمُ من الدَّاعِي لِلمدعُو. إذ نَزلَ الدَّاعِي نفسه مَنزلةَ البَعيدِ استصغارًا لَها واحتِقارًا لِمقامِها أمامَ خَالقها...)[2].

وَلَستُ أُريدُ الإطَالةَ بِالقدرِ الذي أُريدُ أن تَزدادَ الصُّورةُ وُضُوحًا وبَيانًا؛ لِذَا سَأعمدُ إلَى ذِكر مَجموعةٍ مِن الشَّواهدِ التي تُمثلُ الاستِقراءَ؛ لِنكونَ قَد عَرضنَا مَا يؤيدُ قَولَ ابنِ عَقيلٍ بالاستِدلالِ بالاستقراءِ، فَمن ذَلك:

أ. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، قال الزّمخشري: (خِطابٌ لِمشركي مَكَّةَ، وَ(يا) حَرفٌ وُضعَ في أصلِهِ لنِداءِ البَعيدِ، صَوتٌ يَهتفُ به الرَّجلُ بِمن يُناديهِ. وأمَّا نِداءُ القَريبِ فَلَهُ أي والهَمزةُ، ثُمَّ استعمَلَ فِي مُناداةِ مَن سَها وَغفل، وإنْ قَربَ تَنزيلًا لَه مَنزلةَ مَن بَعُد، فَإذَا نُودِيَ بِهِ القَريبُ المُفَاطنُ فَذلكَ لِلتَأكيدِ المُؤذنِ بِأنَّ الخِطَابَ الذي يَتلُوهُ مَعنى بِهِ جداً)[3].

ب. وقوله تعالى: ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد: ٢/ ٤٣٥.

(٢) مجازات النداء وحقيقته وأغراضهما في الخطاب القرآني: ١٦٨- ١٧٠. وقد جعلت هذه الدراسة النداءات على قسمين: النداء من الله، وتحته من المعاني: النداء لإظهار عظمة المنادي وعلو منزلته، والنداء للتشريف والتكريم، والنداء لعظم الأمر المدعو له. والقسم الثاني: النداء من الخلق، وتحته من المعاني: النداء لتعظيم المنادى، النداء لعظم الأمر المنادى له، الحرص على إقبال المنادى، النداء للتقليل من شأن المنادى.

(٣) الكشاف: ٥٦.

شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فَنَادَاه بِمَا لِلبعيدِ وهوَ قَريبٌ مِنه سبحانَهُ قُربًا يَليقُ بِأسمائِهِ وَصِفاتِهِ؛ لِيشعرَهُ بِالبُعدِ لِأجلِ المُخَالفةِ التي حَصَلتْ بِالأكلِ مِن الشَّجَرةِ المَنهي عَنهَا[١].

ت. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾[سبأ: ١٠]، ففِي هَذهِ الآيةِ الكَريمةِ (مِنَ الفَخَامَةِ مَا لَا يَخفَى، حَيثُ جُعلَتِ الجِبالُ بِمنزلَةِ العُقلاءِ الذينَ إذَا أمرَهم بِالطَّاعَةِ أطَاعُوا، وإذَا دَعَاهُم أجَابُوا، **إشعَاراً بأنَّه مَا مِن حيوَانٍ وَجَمادٍ إلَّا وَهُوَ مُنقادٌ لِقدرةِ اللهِ تَعَالَى ومَشيئتِهِ.** ولَو قَالَ: آتَينا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً تَأويبَ الجِبالِ مَعه وَالطيرِ لَم يَكُن فِيه هَذِهِ الفَخَامَةِ)[٢].

ث. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[النمل: ١٨]، ففِي الآيةِ (نِداءٌ بَعيدٌ مُصَدَّر بِتنبيهٍ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ﴾؛ لِأنَّهَا لَو قَالتْ: (يَا نَملُ) فَقد يَخفَى؛ لأنَّهُ كَما هُو مُشَاهدٌ الإنسَانُ أوَّلُ مَا يُكَلِّمُك قد يَخفَى علَيك أوَّلُ جملةٍ، لكِن إذَا جَاءَ بِشيءٍ يُنبِّه قَبلَ الدُّخولِ فِي المَوضُوعِ المَقصُودِ صَار لَا يَفوتُ السَّامِعَ مِنَ المَقصودِ شَيءٌ)[٣].

ج. وَمِمَّا جَاءَ مِن ذَلكَ فِي الحدِيثِ النَّبَوي قَولُه (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم): (يَا عَبدَ الرَّحمنِ بنَ سَمُرَةَ، لَا تَسأَلِ الإمارَةَ، فَإنَّكَ إنْ أُوتِيتَها عَنْ مَسأَلةٍ وُكِلتَ إليها، وإن أُوتِيتَها مِن غَيرِ مَسأَلةٍ أُعِنتَ عَلَيهَا، وإذَا حَلَفتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيتَ غَيرَها خَيرًا مِنها، فَكَفِّر عَن يمِينِك وأتِ الَّذِي هُو خيرٌ)[٤]، فنادَاهُ بِالبَعيدِ وَهو حَاضرٌ لِأجلِ العِنايةِ بِذَلكِ الأمرِ المُوصَى بِه[٥].

ح. ومِنهَا حَديثُ سَعدِ بنِ طارقٍ الأشجَعي إذ يَقولُ: (قُلتُ لأَبِي: يا أَبَتِ، إنَّكَ قَد صَلَّيتَ خَلفَ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم) وأَبِي بَكرٍ وعُمرَ وعثمَانَ، وعَلِيٍّ هَاهُنَا بِالكُوفَةِ قَرِيبًا مِن خَمسِ سِنينَ، أَكَانُوا يَقنُتُونَ؟ قَالَ: أَي بُنَيَّ، مُحدَثٌ)[٦]، فَقَالَ شَارِحُ الحَديثِ عبدُ الكَريمِ الخُضَيِّر: (هنَاك يَا أَبَتي، نداءٌ بَعيدٌ، ولَعلَّ فِي هَذَا بُعدُ مَكَانةٍ، وَهُنا أَي بُنَي نِداءٌ قَريبٌ جداً، ولَعلَّ هَذَا قُربٌ مِنَ القَلبِ يَدُلُّ علَى الحُنوِّ

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٢٥.

(٢) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٤٧٧.

(٣) تفسير العثيمين: ١١٧– ١١٨.

(٤) صحيح البخاري ت البغا: ٦/ ٢٤٤٣ برقم (٦٢٤٨).

(٥) ينظر: كشف اللثام شرح عمدة الأحكام: ٦/ ٣٤٤.

(٦) المحرر في أحاديث الأحكام: ١/ ٢٤٧ برقم (٢٤٨).

وَالعطفِ)[١]. فَالمُتأمِّلُ يَجدُ حقًّا أنَّ التَّوسعَ فِي استِعمَالِ (يا) لِلمُنَادَى القَريبِ وَالبَعِيدِ والمُتوسطِ كَثيرٌ جِدًّا فِي مَصادِرِ الاستِشهَادِ، وَمَرَدُّ ذَلِكَ إلَى قَضَايَا بَلاغيَّةٍ أشارَ البحثُ إلَى قِسمٍ منْها بما نقلَهُ عن دراسَاتٍ مُختَصةٍ بِذلكَ.

٤.المبحث الثاني/ المسائل الصرفية، وفيه أربع مسائل:

٤.١.المسألة الأولى: حصر أبنية الفعل المجرد المبني للمعلوم:

في شرحه لباب أبنية الأفعال ومعانيها يَستدلُّ ابن عقيل لحصر أبنيةِ الماضي الثلاثي بأربعةِ أوزانَ بقولِه: ((لماضيها المجرد، مبنياً للفاعل:) – أي المجّرد من الزيادة؛ وخرّج المبني للمفعول نحو: حُمد ودُحرج.

(فعَل وفعِل وفعُل وفعلل) – ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ، فإن عَرضَ غيرُ هذا الوزنِ صورةً، فأصلُه وزنٌ من هذه نحو: عَلْمَ، بسكون اللامِ، أصلُه: عَلِمَ، وكذلكَ حَسْنَ أصلُه: حَسُنَ؛ ولمَّا كانت أصولُ الأسماءِ تَنتهي إلى الخمسةِ، جُعلتْ الأفعالُ على أربعةٍ لتنقصَ عنها)[٢]. فالمُلاحِظُ يجدُ أنَّ ابنَ عقيلٍ يَستدلُّ على حصرِ أبنيةِ الماضي المجردِ المعلومِ بالاستقراءِ، يعني أنَّك لو بحثتَ في كلامِ العربِ سوفَ لن تجدَ أبنيةً أُخرى للثلاثي. ويؤكدُ استدلالَهُ أيضًا بقصورِ الأفعالِ عن الأسماءِ التي انتهت أصولُهَا إلى خَمسةِ أصول..

لكن، لو نظرْنا نظرةً أوَّليَّةً لِلنَّصِّ لَتبادرَ للذّهن أنّ أوزانَ الثلاثي المجردِ لَيستْ ثلاثةً بل أربعةً بإضافةِ (فَعلَل)، لكنَّ التدقيقَ في النصَّ يَكشفُ أنّه أرادَ حَصرَ أوزانِ المُجرَّدِ بِشكلٍ عامٍّ ثلاثيًّا ورباعيًّا، بدليلِ تَمثيلِهِ لِلمبنيِّ لِلمفعولِ بـ(دُحرجَ) ولا يَشُكُّ أحدٌ أنَّها لِغيرِ الرُّباعِيِّ. وَدَلِيلٌ آخرَ مَا نصَّ عليه أبو حيَّان بقولِهِ: (ولمَّا كانتْ أصولُ الأَسماءِ مِن جِهَةِ الوزنِ ثُلاثيَّةً ورُباعِيَّةً وخُمَاسيَّةً كَانَتْ أُصُولُ الأفعالِ مِنْ تِلكَ الجِهَةِ ثُلاثيَّةً ورُباعِيَّةً، فَنَقَصَتْ أَصْلًا عَنِ الأسمَاءِ)[٣]. ولَو دَخَلْنا في جزئِيَّاتِ هذهِ المسألةِ لاقتَضى المَقَامُ أن نُذكِّرَ أنفُسَنَا بأنَّ المُجرّدَ هو مَا كَانتْ جَميعُ أَحرفِهِ أصليَّةً[٤]، أصليَّةً[٤]، و(حين نقولُ: إنّ الفعلَ يتكونُ من أحرفٍ أصليَّةٍ، معناهُ أنَّهُ لا يُمكِنُ أنْ يكونَ للفعلِ معنًى إذا سَقطَ منه حرفٌ واحدٌ في صيغةِ الماضي، فإذا قُلنا مَثَلًا: كَتب فإنّه لا يدلُّ على معنى ما إلا بهذهِ الأحرفِ الثَّلاثَةِ مُجتمعةً، ونحنُ لا نَستطيعُ أنْ نَحذِفَ الكَافَ أوِ التاءَ أوِ البَاءَ)[٥]. وقد حصرُوا هذهِ الأُصولَ بِأَربَعةِ أبنيَةٍ، ثَلاثةٌ للثُّلاثِي المُجرَّدِ، والرّابعُ للرُّبَاعي المُجرَّدِ[٦]. وقد عدَّ الثلاثة أبو علي الفارسي بقولِه: (الأفعالُ الثلاثيّةُ غيرُ ذاتِ الزوائدِ على ضربينِ: مُتعدّيةٍ وغيرُ مُتعدّيةٍ، فأبنيةُ المتعديةِ على ثلاثةِ أضربٍ: فَعَلَ يَفعِلُ، وفَعَلَ يَفعُلُ، وفَعِلَ يَفعَلُ[٧]... وأمَّا

(١) شرح المحرر في الحديث: ١٧/ ٢٦.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٥٨٥.

(٣) التذييل والتكميل: ١٤/ ١١٩.

(٤) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ١٩٢.

(٥) التطبيق الصرفي: ٢٧.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ١٧٦.

(٧) قال فخر الدين قباوة: ((أما (فُعِلَ) فهو بناء غير أصلي. إنه منقول من أحد الأبنية الثلاثة: فَعَل، فَعِل، فَعُل. التي هي للمبني

وأمَّا ما كانَ ممَّا لا يتعدّى مُختَصًّا ببناءٍ لا يَشركُهُ فِيهِ المُتَعدِّي، فنحو فَعُلَ يَفعُلُ، كظَرُفَ يظرُفُ، ومصادِرُهُ على نحو ما مَضَى من المُتَعَدي نحو: ظَرُفَ يَظرُفُ ظَرفًا، وشَرُفَ يَشرُفُ شَرَفًا، ونَبُهَ نَبَاهَةً)[١]. وجعلوا للرّباعي المجردِ وزنًا واحدًا وهو (فَعلل)[٢]. وأمّا عن الاستدلالِ بالاستقراءِ الذي نَصَّ عَليهِ ابنُ عقيلٍ فقدْ وجدتُ أبَا حيَّانٍ يقولُ: (وحصرُ الثلاثيِّ في فَعُلَ وفَعِلَ وفَعَلَ دليلُهُ الاستقراءُ)[٣]، وهوَ سابقٌ لابنِ عَقيلٍ في ذلك. والمتتبعُ في لغةِ العربِ لا يجدُهُم يَذكرون غيرَ هذهِ الأوزانِ الثَّلاثَةِ للثُلاثِي، ووَزنًا للرباعي، وهو ما دلَّ عليهِ المسموعُ من كلامِ العربِ؛ لأنَّ (الأصلَ في ضَبطِ عَينِ الفعلِ الثُّلاثِي المُجردِ هُو السَّماعُ؛ لأنَّ اللغةَ أصلًا سَماعيةٌ قبلَ أنْ تكونَ قياسيةً)[٤]. وحينَ عَزمتُ علَى تَقليبِ صَفحاتِ الاستقراءِ رجَعتُ إلى أوَّلِ كِتابٍ أُلِّفَ فِي عِلمِ النَّحوِ وهو كِتابُ سيبويهِ، فَوجدتُ الحقيقةَ ذَاتَها، وأعَانني علَى ذلكَ الدكتورةُ خديجةُ الحَديثي، التي قَدَّمتْ دِرَاسَةً وَافِيةً عَنْ الأبنيةِ الصَّرفيَّةِ فِي الكتابِ إذْ تقولُ: (ويكونُ الماضي إمّا مفتوح العينِ، أو مَكسورها، أو مضمومها. وتكونُ العينُ في المضارعِ إما مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة. وأبنيةُ المضارعِ الثلاثةُ يَشترك فيها المتعدي واللازمُ. أمّا الماضي المضمومُ العينِ فلا يكونُ إلا لازمًا.

أمَّا الفعلانِ الماضيانِ الآخرانِ، وهما: مَفتوحُ العينِ ومكسورُها فإنَّهُما للمتعدي واللازم)[٥]، فهي هنا ترسمُ صورةَ ما يُعرفُ عند الدارسين بالأبوابِ الستةِ التي تتكونُ من اجتماعِ الماضي معَ المضارع، ونصُّها يُثبت للقارئ الكريمِ أنَّ أوزان الثلاثي المجرد ثلاثةٌ فقط. ويُقدمُ الدكتورُ فَخرُ الدينِ قَباوَة تَعليلًا لاقتِصارِ أوزانِ المَاضي الثُّلاثِي المُجرَّد بقولِه: (إلا أنَّ ثقلَ الفِعلِ حَالَ دُونَ التّصرفِ الكَثيرِ فِي أوزَانِهِ هَذه، فَلم يَأتِ مِنها إلَّا ثَلاثةٌ)[٦]. فهو يَجعلُ الثِّقل عِلةً لِقُصُورِ تَصرفِ الأفعالِ عَنِ الأسمَاءِ. وتعليلُ هذهِ الظاهرةِ صوتيًّا يَكشفُ أنَّ دفعَ النُّحاةِ إلَى القولِ بأنّ الفعلَ الثُّلاثِي المُجَرَّد علَى ثَلَاثةِ أوزانَ (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ) هُوَ كَونُ الحَركَاتِ التي تَختلفُ علَى عَينِهِ ثلاثةٌ الفتحةُ والضمةُ والكسرةُ. بَقي لَنا أنْ نذكرَ أنَّ فاءَهُ لا تَجيء إلا مفتوحةً؛ لرفضِ العربِ الابتداءَ بالسّاكنِ، ولَكونِ الفتحةِ أخفُّ الحركاتِ أوّلًا. وثَانيًا لِكونِ الضَّمِّ يُلبِسُهُ مع المبني للمفعول. أمَّا حركةُ اللامِ فقدْ التُزم فيها الفتحُ لِخِفَّتِهِ[٧]. ومِن أَجلِ تَحقيقِ استقراءٍ مُعتمَدٍ فَقد قُمتُ بالاطِّلاع على دِراسَاتٍ متنوِّعةٍ تَناوَلَتْ أبنيةَ الفِعلِ في مَواضِعَ مُختلفةٍ مِن القرآنِ الكَريمِ، فَتَبيَّنَ لِي

للمعلوم، ولذلك يُحكم عليه بأنه بناء فرعي، شأن الأبنية التي تكون في الأسماء بالتصغير والنسبة والتثنية والجمع السالم)). تصريف الأسماء والأفعال: ٨٧.

(١) التكملة: ٥١٧– ٥٢٣، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/ ١٩٦، والمفتاح في الصرف: ٣٦، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٢٤.

(٢) ينظر: المنصف لابن جني: ٣١، والمفتاح في الصرف: ٤٥، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٣٩.

(٣) التذييل والتكميل: ١٤/ ١١٨.

(٤) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيته: ١٩٩.

(٥) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٧٨.

(٦) تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة: ٨٥– ٨٦.

(٧) ينظر: أوزان الأفعال ومعانيها: ٢١.

أنَّ هذهِ الدِّرَاساتِ مُجمعةٌ عَلى هذهِ الأوزانِ المعروفةِ فقط، ولم تَكشِفْ وزنًا إضَافِيًّا، فَمِما اطلعتُ عَلَيه[١]:

- الأبنيةُ الصرفيةُ في السورِ المَدنيةِ – دراسةٌ لغويةٌ دلاليةٌ–، عائشةُ محمد سليمان قَشوع، رسالةُ ماجستير، كليةُ الدراساتِ العُليا/ جامعةُ النَّجَاحِ الوطنية/ فلسطين ٢٠٠٣م.
- أبنيةُ الأفعالِ المُجرَّدةِ وَالمَزيدةِ فِي سُورةِ البَقَرةِ دِرَاسةٌ دِلاليةٌ، تِغريدُ عبد الله أحمد، مجلةُ كليةِ التربيةِ الأساسية/ الجامعة المستنصرية، ع ١١٠، مج ٢٧، لسنة ٢٠٢١م.
- أبنيةُ الأفعالِ المُجرَّدةِ: دِراسةٌ دِلاليةٌ صَرفيةٌ فِي جُزء الملكِ، عَلي أحمد حسن البخراني، مجلة الآداب، كلية الآداب/ جامعة ذمار/ اليمن، مج ١٢، ع ٤، عام ٢٠٠٤م.
- دِلالةُ أبنيةِ الأفعالِ المُجرَّدةِ والمَزيدةِ فِي جُزءِ عَمَّ، باسم حمود عبد العزيز محمد النجدي ومحمد الفاتح زين العابدين أحمد، مجلةُ العلومِ والبحوث الإسلامية/ مجلة جامعة العلوم والتكنولوجيا الإسلامية، مج ٢٢، ع ١، لسنة ٢٠٢١م. فهذهِ الدراساتُ التي قَارَبَت نسبةَ لـ(٣٠%) من القرآن الكريمِ تكونُ ذاتَ نتائجَ يُمكنُ الوثوقُ بها.

(١) ذكرتُ هذه الدراسات في المتن؛ لأنِّي عددتها جزءا من الاستدلال بالاستقراء في بيان الأبنية المجردة.

يؤكدُها أيضًا ما صرحتْ بهِ الدراسةُ التي أُجريتْ عَلَى سُورةِ النِّساءِ وَنصَّتْ بِالقولِ: (قُمنا بإحصَاءِ أبنيةِ المُجَرَّدِ وَالمَزيدِ فكانَ عَلى الشّكلِ الآتي:

- الثُّلاثي المُجرّدُ باعتبارِ مَاضيه له ثلاثةُ أبنيةٍ.
- أمَّا الرُّباعي المُجرّدُ فله بناءٌ واحدٌ)[٢].

ولَعَلَّ أوسعَ دراسةٍ اطلعتُ عَلَيها هي التي قامَتْ بإحصاءِ أبنيةِ الأفعالِ في المعجمِ الوسيطِ، وهي تستندُ إلى عمق حاجة عُلماءِ اللغةِ إلى المعاجمِ إذا أرادُوا أن يَتَأَكّدوا من بابِ الفِعل. وتوصلتْ إلى النتائجِ المثبتةِ في الجدولِ أدناه[٣]:

المعجم	فَعُلَ	فَعِلَ	فَعَلَ	المجموع الكلي
المعجم الوسيط	٤٠٤	١٦٥٥	٤٢١٣	٦٢٧٢

٢.٤.المسألة الثانية: اشتقاق مصادر غير الثلاثي:

في شرحه لباب مصادر غير الثلاثي ولقول ابن مالك: (يُصاغُ المصدرُ من كل ماضٍ أوَّلُه همزةُ وصلٍ، بكسرِ ثَالِثِهِ، وزيادةِ ألفٍ قَبلَ آخرِهِ)[٤] قالَ ابنُ عقيل: (نحو: اقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً؛ وليس المرادُ من قوله: يُصاغ المصدرُ من كلِّ ماضٍ، اشتقاقُ المصدرِ من الفعلِ، فيُنافي هذا ما سبقَ له في

(٢) معاني أبنية الفعل الثلاثي في القرآن الكريم –سورة النساء أنموذجا–: الخاتمة ٦٥.

(٣) أبنية الفعل الثلاثي المجرد (دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في في المعجم الوسيط): ١٥٩– ١٦٠.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٧٢.

المفعولِ المُطلق[١]، وإنَّما المرادُ بيانُ بنيةِ المَصدرَ التي يتعلقُ بها الفعلُ المَذكورُ؛ فالمعنى أنَّ الاستقراءَ دلَّ عَلى أنَّ مَصَادِرَ مَا كانَ كَذَلك من الأفعالِ، عَلَى هذهِ الهيئةِ يَكون)[٢].

فالقارئ لنصِّ ابنِ عقيل يلمحُ جزئيتينِ:

<u>أمَّا الأولى:</u> ففي قولِه (وليس المرادُ من قولِه: يُصاغ المصدرُ من كلِّ ماضٍ، اشتقاقُ المصدر من الفعل، فيُنافي هذا ما سبق له في المفعول المطلق)؛ لأنَّ ابن مالك ذكر هذه الجزئيةَ من باب التجوزِ فاعترض عليه أبو حيان بقوله: (النقدُ الأولُ: قولُه يُصاغ المصدرُ مِن كلِّ ماضٍ أوله همزة وصلٍ، ومذهبنا أنّ المصدر لا يُصاغ من الفعل، بل الفعلُ هو الذي يُصاغ من المصدر، فعكسَ الأمر)[٣]. فأراد ابنُ عقيل في قولِه أن يُبرِّرَ لابنِ مالك قولَه في هذه الجزئيةِ، وإلَّا لا يُمكنُ أن يكونَ ابنُ مالك قاصدًا أصالةَ الفعلِ على الاسم، وهذه من المسائلِ المشهورةِ في بابِ الخلاف النَّحوي[٤]. وهذه الجزئيةُ تنبّه لها علماؤنا الأجلّاءُ، فقد كانوا شديدي الحرصِ على جعلِ الاسمِ أصلًا لِمَا دونَه من الأفعال، فهذا ابنُ السّراج يقولُ عن دخولِ همزةِ الوصلِ على الأسماء: (لأنَّ ألفَ الوصلِ إنَّما حقُّهَا الدخولُ على الأفعالِ وعلى الأسماءِ الجاريةِ على تلكَ الأفعالِ نحوُ: استضْرَبَ استِضرَابًا وانطَلَقَ انطِلَاقًا)[٥]، فَهو يَذكرُ هنا مُصطلَحَ (الأسمَاء الجَارية) وهي التي تَشتَمِلُ على حُروفِ الفِعلِ[٦]، ويريدون به المشتقاتِ[٧]؛ لأنَّهم احتاطوا للأسماءِ كثيرًا[٨]، واحتاطوا أيضًا مما لا يَجري علَى الفعل كأسمَاءِ المَصادرِ[٩]. وَحينَ عَرّفُوا المَصدرَ أيضًا لَم تَغِبْ عَنهُم هذهِ الفِكرةُ فَقال ابنُ الحَاجبِ: (المَصدرُ: اسمُ الحَدثِ الجَاري عَلَى الفعلِ. وَهو منَ الثّلاثيّ سَمَاعٌ، ومنْ غَيرِه قياسٌ، مثلُ: أَخْرَجَ إخْرَاجًا، واسْتخرَجَ اسْتِخرَاجًا)[١٠]. لكنْ، أصالةُ المصدرِ واستقلاليتُهُ تَمَثَّلتْ بِشَكلٍ وَاضِحٍ في قَولِ ابنُ القيِّمِ: (أبنيةُ المصادرِ موضوعُهُ عليها بطريقِ الأصَالَةِ، لا مُحوّلةٌ عَن غَيرِهَا، لِمَا تقرَّر مِن أنَّ المصْدَرَ أصلٌ للفِعلِ وفُرُوعِهِ)[١١]. فابنُ عَقيلٍ هُنا بَيَّنَ مَقصودَ ابنِ مَالكٍ

---

(١) لأنَّ ابن مالك قال في باب المفعول المطلق: ((وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين)). شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٧٨.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٦٢٥.

(٣) التذييل والتكميل: ١٤/ ٢٢٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ١٩٠ وما بعدها، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٤٣– ١٤٩.

(٥) الأصول في النحو: ٢/ ٨٢.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٦٧٣، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٧٨.

(٧) ينظر: التكملة للفارسي: ٨٠.

(٨) المتتبع في كتب النحاة يجدهم يستعملون هذا المصطلح (الأسماء (الأسماء الجارية على أفعالها)، كأنهم يريدون أنَّ الأسماء جاءت على ما يُشابه مجي الفعل في هذه الجزئية، حتى لا يتجرأ عليهم المخالف ويأخذ قولهم حجة عليهم بأصالة الأفعال وفرعية الأسماء. ينظر: التعليقة: ٤/ ٢٧٨، والمسائل الحلبيات: ٣٧٩، والخصائص: ١/ ١٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٣.

(٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩١.

(١٠) الكافية في علم النحو: ٤٠. وقال ابن هشام: ((وقياس ما أوله همزة وصل: أن تكسر ثالثه، وتزيد قبل آخره ألفا، فينقلب مصدرا؛ نحو: اقتدر اقتدارا، واصطفى اصطفاء، انطلق انطلاقا، واستخرج استخراجا)). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ت هبود: ٣/ ٢٠٤.

(١١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٥٤٠.

مِن كلامه كما دَلَّلْنا على ذلك؛ لورودِ اعتِرَاضِ أبـــي حيَّان.

وأما الثانية: ففي قولِ ابـــنِ عَقِيـــلٍ: (فـــالمعنى أنَّ الاستِقراءَ دَلَّ عَلَى أنَّ مَصَادِرَ مَا كَـــانَ كَـــذَلِكَ مِـــنَ الأفعَالِ، عَلَى هَذِهِ الهَيئَةِ يَكون)، وهذهِ تَتعلقُ بِأَصـــلِ مَسألَتِنَا، إذ تُفيدُ بِأنّ الاستِقراءَ دَلِيلٌ عَلَى مَجِيء هَـــذِهِ المَصَادِرِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الأفْعَالِ، يَعني أنَّك لَو بَحَثتَ عَن مصدرٍ من المصادرِ موضـــوعِ الدراســـةِ بغيرِ هذهِ الصورةِ لمْ تَجِدْهُ فِي كَلامِ العَرَبِ، وَقَد عَمَدَ علمَاؤنا إلَى حَصْرِ مَا كَان كذلكَ مِنْ المَصـــادر عـــن طريقِ الاستِقراءِ، قَالَ السِّيرَافِي: (وَجُملةُ الأمرِ أنَّ ما كانَ من الفعلِ في أوَّلِ مَاضِيهِ أَلِفُ وَصلٍ فَمَصْدَرُهُ أن يُزادَ قَبل آخرِهِ أَلِفٌ، وَيُؤتَى بِحُرُوفِهِ مَعَ أَلِفِ الوَصْلِ، وَذَلِكَ تِسْعَةُ أَبْنِيةٍ: ثَلاثةٌ مِنها خُماسية وستةٌ سُداســية. **فأمَّا الخُماسية:** فَافتَعَلَتْ افتِعَالًـــا، نَحـــو: احتَبَسَـــتْ احتِبَاسًا، وانْفَعَلَت انفِعَالًا، نَحـــو: انطَلَقَـــت انطِلَاقًـــا، وَافعَلَّلَت افعِلَّالًا، نَحو: احمَرَّرَت احمِرَّارًا.

وأمَّـــا السُّداسِـــية: فاسْـــتَفعَلَت اســـتِفْعَالًا، كَقولِـــكَ: استَخْرَجَت استِخْرَاجًا، وافْعَالَلْت افْعِيلَالًـــا، كَقولـــكَ: اشْهَابَبَت اشهِيبَابا، وافْعَنلَلَتْ افعِنلَالًا، كقولك: اقعَنسَسَت اقعِنسَاسًا، واحرَنجَمَت احرِنْجَامًا، وافْعَوَّلَت افعِوَّالًـــا، كقولك: اجلَوَّذَت اجلِوّاذًا، وافعَوْعَلَت افعِيعَالًا، كقولك: اغدَودَنَت اغدِيدَانًا، وافعَلَّلَتْ افعِلَّالًا، كقولك: اقشَعْرَرَت اقشِعْرَارًا)[١].

وزاد ابن جني المسألةَ بيانًا ووضوحًا من جهتينِ:

الأولى: جعَلَ هذا القياسَ مطَّردًا في كلامِ العربِ، ولا أشُكُّ في أنَّ مرادَ ابنِ عقيل بـــ(الاستقراء) المفهـــومُ نفسُه أو على الأقلِّ قريبًا منه.

والثانية: أنَّه احتاط أيضًا لأصالة المصدرِ على الفعلِ، ونصَّ على كلِّ ذلك بقوله: (فأما إدخالهم الهمزةَ فـــي مصادرِ الأفعالِ التي في أوائلِها همزةُ الوصلِ نحـــو: (انطَلَقَ انطِلَاقًا، واستَخْرَجَ استِخْرَاجًا) **فإنَّـــه مُطَّـــرِدٌ فيها؛** لأنَّها ثابتةٌ في الأفعالِ، فجاءت في المصـــادرِ، وهذا نظيرُ قولهم: (لُذْتُ لِيَـــاذًا) فـــأعلُّوا المصـــدرَ لاعتلال لُذت. ويقولون: (لَاوَذْتُ لِوَاذًا) فيُصَـــحِّحونَ المصدرَ لصحَّةِ الفِعلِ، **وهذا لا يدلُّ على أنَّ المصدرَ مُشْتَقٌ منَ الفِعلِ وإن كانَ في الاعتلالِ محمولًا عليه؛** لأَنَّهم قد أعلُّوا (يقومُ) لاعتلالِ (قَامَ) وليس أحدٌ يقولُ: إنَّ (يقومُ) مشتقٌ من (قامَ) ولكنْ -لمـــا كانـــت هـــذه الأمثلةُ كالشيء الواحدِ، ويقَعُ بعضُهَا مَوقِـــعَ بَعـــضٍ فيُغني غَناءه ويسُدُّ مَسَدَّه ووجبَ في بعضِها اعتلال- أجْرَوهُ عَلَى الجميعِ؛ لِئلا يختلِف البـــاب)[٢]. فلعـــلَّ مقصودَ ابنِ جني بالاطِّراد هو الذي يعنيه ابنُ عقيل بالاستقراءِ؛ لأنّ كِلَا المصطلحينِ يؤديـــان إلـــى ذاتِ النتيجة تقريبًا. وهذا الذي سمَّاهُ ابنُ عقيل بالاستقراءِ سمَّاهُ النُّحاةُ القِياسَ؛ لأنَّهُ اســـتَقرَّ عنـــدَهم بـــأوزانٍ مَحصُورةٍ مَعلومَةٍ فَلَا دَاعي إلَى إعادَةِ الإشـــارةِ إلَـــى الاستقراء[٣]، إذْ لَو كانَ المقصودُ بـــه الســـماعُ لمَـــا

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٤٥٤– ٤٥٥.

(٢) المنصف: ١/ ٦٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ت هبود: ٣/ ٢٠٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٥٤٥، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٢/ ٢٣٦، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٣/ ٦٣.

وُضِعت له الأوزانُ المَعروفةُ؛ لأنّ السَّمَاعَ مَوضوعٌ للثُّلاثي وحديثُنَا لِغير الثُّلاثي[١]، وليسَ هذا فَقَط، بل حَاولوا جمعَ الثلاثيةِ بناءً عَلَى السَّمَاعِ فجَعَلوها قَرابَةَ الخمِسةِ والثَّلاثِينَ وَزنًا سَمَاعِيًّا[٢]. فبِهذَا يَترجَّحُ عِندَنا أنَّ مَقصودَ ابنِ عَقِيلٍ بِالاستِقراءِ هو القِياسُ المَبنيُّ عَلَى السَّمَاعِ.

٣.٤.المسألة الثالثة: أقل ما تجيء الأسماء والأفعال على ثلاثة أحرف:

عن عدمِ نُقصان الأسماءِ والأفعالِ عن الثلاثة يقول ابن عقيل: (فلا يكونُ المُجرَّد من الاسمِ المُتمكِّن والفعل، ناقصًا عن ذَلكَ، بحسبِ الوَضعِ، بدليلِ الاستِقرَاء، وهي: فَاءُ الكلِمةِ وعينُها ولامُها؛ وقد يُحذَف من الاسم، فيَبقى على حرفينِ، كيدٍ ودمٍ، وعَلى حَرفٍ واحدٍ، كقولِهم: شَربتُ مَا يا فتى، حكاه ثعلب[٣]؛ ويُحذف من الفعل كذلك، نحو: قُل: وق زيداً؛ وكون أقل الأصول ثلاثة، هو قول البصريين؛ وزاد أبو الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي، تلميذ أبي البركات بن الأنباري، أن مذهب الكوفيين[٤]، أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان، حرف يبتدأ به، وحرف يُوقف عليه)[٥]. فالملاحِظُ يجدُ أنَّ ابن عقيل في نصِّه هذا يذكرُ أنّ المجرد من الأسماء والأفعال لا يكونُ على أقل من ثلاثةِ أحرفٍ، وأنَّه استدل بقضية الميزانِ الصَّرفي التي سَماها الاستقراءَ؛ لأنَّه ليس بخافٍ أنَّ الأصولَ توزنُ بهذهِ الأحرفِ الثلاثة: (ف، ع، ل)، وقد نصّ النحاة على ذلك، قال ابن الحاجب[٦]:

وتوزنُ الأُصُول فِي الكَلَام ... بِالفَاءِ ثمَّ العين ثمَّ اللَّام

فابن الحاجبِ يُصرِّح هنا بِميزانِ الأُصُولِ الذي جَعَلَه ثُلاثِيًّا أصلِيًّا، وهذا الذي خصَّه بعضُ النُّحاةِ بأَصلِ الوضعِ، أي أنَّ الأسماءَ والأفعالَ عندَ واضِعِهَا الأوَّلِ وُلِدَت على ثلاثةِ أحرفٍ، بلا زِيادَةٍ ولا نُقصَان، ثُمَّ تَطوَّرت لاستِيعابِ المعاني المُتعاقبةِ عَليها. قَال ابنُ النَّاظمِ مُبيِّنًا ذَلك ومُعَلِّلًا له: (أقلُّ مَا تُبنَى عَلَيه الأسماءُ المُتمكِّنةُ والأفعالُ في أصلِ الوضعِ ثلاثةُ أَحرفٍ؛ لأنَّه أعدلُ الأبنيةِ، لا خفيف خفيف، ولا ثقيل ثقيل، ولانقسامه على المراتب الثلاثة: المبتدأ والمنتهى والوسط بالسوية، ولصلاحيته لتكثير الصور المحتاج إليها في باب التنويع)[٧]. لكن، قد يخرج على هذا الأصلِ بعضُ الأسماءِ والأفعالِ لعوارضَ تَعرضُ لبنائِها، ويكون ذلك بحذفِ أحدِ حروفِها، قالَ المُبَرّد: (واعلم أَنَّه لَا يكون اسم على حرفين إِلَّا وَقد سقط مِنهُ حرف ثالث، يُبَيّن لَك ذَاك التصغيرُ والجمعُ. فالأَسماءُ على أُصول ثَلَاثَة بِغير زِيادَة: على ثَلَاثَة، وأَربعة، وَخَمسَة. والأَفعال على أَصلين: على ثَلَاثَة،

(١) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٠.
(٢) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٣٢٠.
(٣) قال ابن سيده: ((فَأَما مَا حَكَاهُ أحمدُ بن يُحيى، من قَوْلهم: شربتُ (مَا) بَقصر (مَاء) فحكاية شَاذَّة لَا نَظِير لَهَا، ولَا يسوغ قِيَاس غَيرهَا عَلَيْهَا)). المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٣١٨ مادة (خ و ي).
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٩٢، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٤٥٦– ٤٥٧.
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٨ – ٩.
(٦) الشافية في علم التصريف: ١٥.
(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٨٢، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٥٠٩.

وأَربعة)[١]. فالنصُّ يبين أنَّ ما يجيء من الثنائي والأحادي ليس بأصلٍ، بل هو طارئ ومحصور في ما دخله الإعلال وأشباهه؛ ولهذا جعل ابن مالك التصريف داخلا الثلاثيَّ فقط، ولا يُرى في غيره، إذ يقول:

وَلَيسَ أَدنَى مِن ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصرِيفٍ، سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني أنَّ: (ما كان على حرفٍ واحدٍ أو حرفين فإنَّه لا يَقبلُ التصريفَ، إلّا أنْ يكون ثلاثيًّا في الأصلِ وقد غُيِّرَ بالحَذفِ، فإن ذلك لا يُخرجُه عن قبولِ التَّصريفِ)[٢]. فإذا استقر عندنا أنَّ الاستقراء دلَّ على أنَّ الثلاثي أَقل ما يكون من أصول الأسماء والأفعال كما هو مقرر فيما ذكرنا سابقا، وبه قال جمهور النحاة[٣]. نذكر هنا أنَّ الكوفيين خالفوا في هذه المسألة، ونقلوا عن الفراء أنَّه يقول: (أقلُّ الأصولِ حرفانِ نحو مِنْ وَهلْ، وقَالَ إذا سمي رجل بِهَلْ قلت: هذَا هَلٌ قد جاءَ. مُخففُ اللام، والبصريون يقولون: هَلٌّ، مشدد اللام، ولا يرخمون اسما على ثلاثة أحرف، لأن أقل الأصول عندهم ثلاثة)[٤]. وهنا يتبن أنَّ ما حكم به ابن عقيل في قوله في أصل المسألة مبنيٌّ على قول البصريين، وقياسهم القائم على الاستقراء. لكن، يبقى ما يلحق بهذا الموضوع جزئية صغيرة وهي مسألة ترخيم الثلاثي، فنحاة البصرة لا يُجيزونها قال ابن السراج: (وكل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء؛ لأنّ أقلَّ الأصول ثلاثة، فإنما يرخم من الأربعة وما زاد؛ لأن ما بقي في الأسماء على عدته)[٥]. وجعلوا ما يجوز ترخيمه من الثلاثي ما كان ثالثه هَاء التَّأنِيث كـ(ثبة) فيقال: (يا ثب)[٦]. أما الكوفيون فيجيزون ترخيم الثلاثي[٧].

٤.٤.المسألة الرابعة: مجيء القلب في ذي الواو أمكن منه في ذي الياء:

في شرحه لقول ابن مالك –وهو يذكر الإعلال بالقلب–:(وذو الواو فيه، أمكن من ذي الياء)[٨] يقول ابن عقيل: (بدليلِ الاستقراءِ، نحو: شاكٍ ولاثٍ وهارٍ[٩]، وهذا، كما أنَّ انقلابَ الألفِ عن الواوِ، أكثرُ أكثرُ من انقلابِها عن الياءِ؛ فلو تُرُدِّدَ في ألفٍ، أهي منقلبةٌ عن واو أو ياء، حكمنا بأنَّها عن واو، للكثرةِ، ومثلُه يُقال هنا)[١٠]. فنصُّ ابنِ عقيل يذكرُ أنَّ الإعلالَ بالقلبِ أكثرُ ما يكونُ في ذي الواوِ بدلالةِ الاستقراءِ،

(١) المقتضب: ١/ ١٨٠. ويجعل المبرد الاشتقاق والتصريف والتثنية والجمع دليلا لمعرفة المحذوف من الحروف. وينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١/ ٤٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٥٠٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣٧٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٣٧٤، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٨/ ٣١٨، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٣/ ٣٩٥.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٩٨.

(٥) الأصول في النحو: ١/ ٣٦٥.

(٦) ينظر: اللمع: ١١٧.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٩٢، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٤٥٦– ٤٥٧.

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣١٥.

(٩) أصل هذه الكلمات: شاوك، ولاوث، وهاور. فحذفت الواو، وكأنَّ ابن عقيل يريد هذا من ذكرها هنا، ويجوز أنْ يكون حصل فيها تقديم الحرف الأخير على الواو فتطرفت فانقلبت ياء، ثم حُذفت. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/ ٢٤٥– ٢٤٦.

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٢١٠.

ويستدلُّ أيضًا بكثرة الورودِ، بحيثُ يجعلُ أصلَ كُلِّ ألفٍ لا يُعرفُ أصلُها واوًا. ولَا يَخفَى أنَّ كثرةَ ورودِ حذفِ الواوِ تكادُ تُجمِعُ كلمةُ النُّحاةِ عَليه. لكنَّني قبلَ الخَوضِ في تفاصيلِه مُلزمٌ بأن أتدرجَ بدراسةِ هذه المسألةِ بِحسبِ ما تَفرضُهُ طَبيعتُها. فأَرى أولًا أن أُذكِّر القارئَ الكريمَ بتعريفِ الإقلاب إذ يُرادُ بهِ (تحويلُ أحرفِ العِلَّةِ والهمزةِ بعضُها مكانَ بعضٍ بحيثُ يختفي الأوَّلُ ويَحُلُّ الآخرُ محلَّه، فأنت تقول مثلا: كاتبٌ مِن كَتَبَ، وقائلٌ مِن قَالَ، وأصلُها قَاوَلَ ثُمَّ قُلبتِ الواوُ ياءً ثُمَّ هَمزةً لكونها وقعت بعد ألف زائدة، فقلت: قائل)[١]. فالتعريفُ ينصُّ عَلى أنّ أحرفَ العلَّةِ (الألف، الواو، الياء) والهمزة، يقعُ بعضُها مكانَ بَعضٍ. ولَيسَ مِن واجباتِ هذا البحثِ أن يَتشعَّبَ في دِراسةِ بابِ الإعلالِ بالقلبِ في حروفِ العلةِ الثلاثةِ مع الهمزة؛ لأنَّه مَوضوعٌ بابُهُ عِلمُ الصَّرفِ، وَيَطُولُ بهِ المَقامُ هُنا. بلْ سَأكتَفي بِذِكْرِ قَلبِ الوَاوِ فَقَط، وبيانِ مَوَاضِعِ ذَلِكَ بِلَا تَشَعُّبٍ كَثِيرٍ فِي جُزئياتِهِ؛ لأنَّ الإشارةَ إلَى هَذه المَوَاضع سَتَأتي إنْ شَاءَ اللهُ. فَالمَعلومُ أنّ الواوَ تُقْلَبُ إلَى هَمْزَةٍ مَرَّةً، وإلَى ألِفٍ مَرَّةً، وإلَى ياءٍ ثَالِثةً، ومَواضعَ ذَلِكَ كالآتِي:

- قلبُ الواوِ هَمزةً: في مواضعَ، وهي[٢]:

١. أن تقع متطرفةً بعد ألفٍ زائدة، نحو: كِساء من كِسَاو، سَماء من سَمَاو، دُعاء من دُعَاو.
٢. أن تقع الواوُ عيناً لاسم فاعلٍ أعلَّت فِي فعلِهِ، نَحو: صَائِم من صَاوِم، بَائِع من بَايع.
٣. أن تقع الواو بعدَ ألفِ مَفَاعِل، وقد كانت مَدةً زائدةً في المُفردِ، نحو: عَجَائِز من عَجَاوِز، كتائب من كَتَايب، صحائِف من صَحَايف.
٤. أن تقع الواوُ ثانيَ حرفينِ ليِّنينِ بينهما ألفُ مَفاعِل، سواء كان اللينانِ واوينِ، نحو: أوَائِل من أَوَاوِل، وسواء كان اللينانِ مختلفينِ، نحو: سَيَائِد جمع (سيِّد) من سَيَاوِد.
٥. إذَا اجتمعتْ واوانِ: الأولَى متصدِّرة، والثانيةُ مُتحركةٌ أو سَاكِنةٌ مُتأصلةٌ في الواويَّة، فعندئذٍ تُبدل الواوُ الأولى همزةَ. فمما تكونُ فيه الثانيةُ متحركةً، نحو: أواصِل، أوَاق. حيث تصدّرت واوانِ، وكَانت الثانيةُ مُتحرِّكَةً، فَقُلبتْ الأُولَى هَمزَةً.

ومَا تكونُ فيه الثَّانيةُ سَاكِنةً مُتأصلة في الواوية، نحو: أُوْلَى وأصلُها وُوْلي، حيثُ تصدَّرت واوانِ، وكانت الثانيةُ ساكنةً متأصِّلةً في الواويَّةِ فقُلبت هَمزةً.

- قلب الواوِ ياءً: تُقلبُ الواو ياء في مواضع أهمها[٣]:

١. أن تقعَ عيناً لمصدرٍ قد أُعلَّت في فعله، بشرط أن تكون في المصدر مسبوقةً بكسرة، ومتلوَّةً بألف، نحو: قيام من قِوَام، وصيام من صِوَام، وعياذ من عِوَاذ.
٢. أن تقعَ الواو في وسطِ الكلمةِ بعدَ كَسرةٍ، وهي ساكنةٌ مفردةٌ، نحو: مِيزان من مِوزَان، ومِيعاد من مِوعَاد.

(١) المهذب في علم التصريف: ٢٩١.
(٢) ينظر: الصرف الكافي: ٣٨٨– ٣٨٩.
(٣) ينظر: الواضح في الصرف:٢١٤– ٢١٧.

٣. أن تجتمعَ الواوُ والياءُ متصلتينِ في كلمةٍ واحدةٍ، بشرطِ أن تكونَ أُولاهُمَا أصليةً وسكونُها أصليٌّ، نحو: سَيِّد من سَيْود، هَيِّن من هَيْون، جَيِّد من جَيْود. ويجبُ بعدَ القلبِ إدغامُ الأولى في الثانيةِ، وكَسرُ ما قبلَها إن كان مَضمومًا.

٤. أن تُسبقَ الواو بكسرةٍ، وهي عينٌ لِجمعٍ صحيحِ اللامِ علَى وزنِ (فِعَل) أو (فِعَال)، وهي في المُفردِ مُعلَّة، نحو: دِيَار، ورِياح، وقِيَم. فهذه الأسماء قد أُعلّت الواو في مفردها.

وإذا لم تُعلّ الواوُ في المُفردِ اشتُرطَ لِقلبِهَا ياءً في الجَمعِ أنْ تكونَ في المُفردِ سَاكِنَةً، وأنْ يَقَعَ بَعدَهَا في الجَمعِ ألفٌ، نحو: رِياض، وثِياب، وسِياط، فالواوُ في مفردِهِا سَاكنةٌ.

٥. أنْ تقعَ طَرَفًا بَعدَ كَسْرٍ، نَحو: رَضِيَ من رَضِوَ، وشَقِيَ من شَقِوَ، ودُعِيَ من دُعِوَ. وكَذَا إذَا أَخَذتَ اسمَ فاعلٍ مِن (سَما يَسمُو)، أو (عَلا يَعْلُو)، قُلتَ: السَّامي من السَّامِو، والعَالي من العَالِو.

٦. أن تَقعَ الواوُ في الطَّرف بعد فتحةٍ، وهي رابعةٌ فصَاعدًا، وقد تَعذَّر قلبُها ألفًا، نَحو: زكَّيت من زَكَوْت، وتزكَّيتُ من تزكّوت.

٧. أن تكونَ الواوُ لامَ اسمِ مَفعولِ فِعلٍ عينُ مَاضيه واوٌ مكسُورةٌ، نحو: مَقَوِيّ من مَقوُووٌ، مَرْضِيّ من مرْضُووٌ، قُلبت الواو الأخيرةُ فيه ياءً للتخفيف.

٨. أن تقعَ الواوُ في الطَّرَفِ بَعد ضَمَّةٍ لَازِمَةٍ في اسمٍ مُعربٍ، نَحو: التَّرَاضِي من التّرَاضُو، التَّداعي من التَّداعُو، والتَّصَافِي من التَّصَافُو.

- قَلبُ الواوِ ألفًا: تُقلبُ الواوُ ألفًا إذا تحرَّكت وانفتحَ ما قبلَهَا، نحو: صَامَ من صَوَمَ، قَالَ من قَوَلَ، حيث تحرّكتِ الواوُ، وفُتِحَ مَا قَبلَهَا فَقَلِبَت ألِفًا[١]. وبعد أنَّ بيَّنا مواضعَ قلبِ الواوِ، وبيانِ كثرةِ مواضعِ انقلابِها إلى الياءِ ثم الهمزةِ ثم الألفِ، نِنتقلُ إلى بيانِ العِلَّةِ التي تُسبِّبُ كَثرةَ قَلبِ الوَاوِ.

فقد اجتمعَتْ كَلمةُ علمائنا السَّابقينَ علَى أنّ العِلَّةَ مِن كَثْرةِ قَلبِ الواوِ هو الثِّقلُ[٢]، وليسَ هذَا فَحسبْ بل المُتتبِّعُ لِتعليلاتِهم في بَعضِ الأَبوابِ النَّحويَّةِ يَجدُ ما يُدلِّلُ علَى ثِقلِ الواوِ علَى غيرِها، فَمثلًا في بابِ المُثنى نَجدُ ابنَ الورَّاق يُعلِّلُ مَجيءَ الياءِ بَدلَ الواوِ في المُثَّنى بقوله: (فإن قال قائل: فَهَلَّا أدخلوها فِي تَثنِيَة المَجرُور؟

قيل لَهُ: إدخالها فِي تَثنِيَة المَرفُوع أولى، لِأَن الواوَ أثقلُ من الياءِ، فلمَّا كان لا بُد من إسقاطِ الوَاوِ والياءِ، وَجب إسقاط الأثقل)[٣]. وعن استعمالِ الواوِ بدلًا من الألفِ في المرفوعِ قال ابنُ يَعيش: (الواو أثقلُ من الياءِ، فلمّا وجب إبدالُ إحداهما بالألف، كانت الواوُ

(١) ينظر: الصرف الكافي: ٣٩٢.

(٢) ينظر: التعليقة: ٤/ ٧٧، وعلل النحو: ١٦١، والخصائص: ٣/ ٢٠، والممتع الكبير في التصريف: ٣٠٠.

(٣) علل النحو: ١٦١.

أوْلى لثقلها..)[١]. ومِمَّا وردَ في البابِ مَا علَّـلَ بـهِ صَدرُ الأَفَاضلِ مِن قَلبِ الياءِ واوًا في الأسماءِ نحو: (التَّقوَى، والبَّقوَى، والرَّعوَى) وعَدَمُهُ في الصِّـفَاتِ بِقولِهِ: (اعلم أنَّهم لمَّا قَصَدُوا الفرقَ بينَ الاسمِ والصِّفةِ بِقلبِ الياءِ واوًا في أحدِهما جَعلوا القلْبَ في الاسمِ دونَ الصِّفةِ، وذلكَ أنَّ الواوَ أثقلُ من الياءِ والاسمُ أخـفُّ فَجعلُوا الأثقلَ علَى الأخفِّ تَعـديلًا، ولأنَّ الصِّـفةَ لا تَخلُو عن نَوعِ مُلاحَظةٍ للفعلِ المُضَارِعِ قَلبًا وتصحِيحًا ولِذلكَ أُعلَّ نحو قَائمٌ وبَائعٌ، ولم يُعـلّ نحـو مُقَـاوِمٌ ومُبايِعٌ)[٢]. بَل جَعلوا ظُهورَ الواوِ في صِياغَةِ اسـمِ المَفعولِ من ذي الواوِ شَاذٌّ لا يُقاسُ عَلَيه، ولم يَقُولُوا ذَلكَ عنِ اليائي، قالَ الثَّمَامِيني: (وإنْ كَانَ عَينُ مَفعولٍ واوًا فقدْ اتّفقَ بَنو تَميمٍ وأهلِ الحِجَازِ علَى إعلالِـهِ، لأنّهُم استثقلُوا واوينِ وضمّة.. وربّما شَذَّ شَيءٌ مـن هذَا فَخَرجَ علَى الأصلِ تَنبيهًا على الأصـلِ الـذي انتقلُوا عَنه قَالُوا: "مِسْكٌ مَدْوُوفٌ" و"ثَوبٌ مَصْـوُونٌ"، وهذا قليلٌ لا يُقاسُ عَلَيه)[٣].

وقد يَقولُ قائلٌ: إنَّ ما ذَكرتُم مِن ثِقَلِ الوَاوِ بِالنِّسـبَةِ لِلياءِ فَقَطْ فَلا يَقومُ دَليلًا عَامًّا كَالاستِقرَاءِ. نَقُولُ لَه: مع الحقُّ في ذلك، لكنَّنَا وَجدْنا السِّـيرافي يُشـيرُ إلـى الجُزئيةِ التي ذَكَرَها ابنُ عِقيلٍ وَهي كَثرةُ وُقوعِ القلبِ في ذي الواوِ بِسببِ الثِّقَلِ إذْ يَقولُ: (والدَّليلُ على أنَّ الواوَ أَثقلُ مِن غَيرِها أنَّ قلبَهَا إلَى غَيرِها أكثرُ مِـن قَلبِ غَيرِها إليهَا)[٤]. فَفِي نصِّه دَليلٌ علَى كَثرةِ وُقُوعِ القلبِ فِي الوَاوِ. وقد نصَّ ابنُ يعيشٍ أيضًا علَـى أنَّ الياءَ غَلبتِ الواوَ في مَواضِعَ كَثِيرةٍ بِقولِهِ: (وقد غَلبتِ الياءُ الواوَ في أكثرِ المَواضِعِ مِن نحو(سَيِّدٍ)، و(مَيِّتٍ)، و(شَوَيتُه شَيًّا)، و)طَوَيْتُه طَيًّا))[٥]، ففي النصّين دليلٌ وتأكيدٌ للتأصيلِ الذي ذَكَرَهُ ابنُ عَقيلٍ فِي نصِّه السَّابِقِ من أنَّ الاستقراءَ يؤيدُ ويُدللُ علَى أنَّ قلبَ الواوِ أكثرُ مِن قَلب أخواتِها. ومثلُهُ ما استدلُّوا بِه وعلَّلُـوا عـدمَ وجودِ اسمٍ مُعربٍ نِهايتُهُ واوٌ مَضمومٌ مَا قبلَها، مِثلَمَـا جَاءَ عِندنا الاسمُ المنقوصُ والاسمُ المقصورُ[٦].

٥.الخاتمة: نسجل هنا أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

١. الاستقراء دليل من أدلة الحصر المعتمدة في تقعيد القواعد واستنباطها.
٢. أثبتت الدراسة أنَّ ابن عقيل كـان مسـبوقا بالاستدلال بالاستقراء في مسألتين: الثالثة من المسائل النحوية، والأولى من الصرفية.
٣. كشفت الدراسة أن استدلال ابن عقيل مبنـي على سعة اطلاع، ومعرفة كاملة بقواعد اللغة وأصولها.
٤. لا يستبعد البحث أن يكون ابن عقيل مستندا في استدلاله بالاستقراء على أقـوال النُّحـاة السابقين.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٨٧.
(٢) التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: ٤/ ٤٣٣.
(٣) شرح التصريف للثمانيني: ٣٩٢، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠/ ٥١٧٩.
(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ١٢٤.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٣٨٥.
(٦) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: ١/ ٢٦٢.

٥. يُمكن أن يذهب الباحث باتجاه الاعتقاد أنَّ مراد ابن عقيل بالاستقراء هو معنى قريب من القياس وأخصّ المسائل التي تناولت المسائل الصرفية.

المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ)، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة- بغداد، ط الأولى ١٩٦٥م.
- أبنية الفعل الثلاثي المجرد (دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط)، حنفي الحاج ودله، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية ماليزيا (د،ع)، (د،ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الأولى ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط الأولى ١٩٥٤م.
- أساليب النداء في القرآن الكريم، عبد القادر محمد المعتصم دهمان، دار اللؤلؤة- المنصورة (مصر)، ط الأولى ٢٠٢٠م.
- الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، محمد بن عبد العزيز العميريني، دار المعرفة الجامعية ٢٠١١م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث- القاهرة، محمد عيد، عالم الكتب، ط الرابعة ١٩٨٩م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- لبنان (د.ط).
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط الأولى ١٩٨٩م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

(ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط الأولى ٢٠٠٣م.

- أوزان الأفعال ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب– النجف الأشرف ١٩٧١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ٢٠٠٠م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار وآخرون، دار الفكر –بيروت ٢٠٠٠م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة ١٩٩٩م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط الأولى ١٩٥٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (٥٣٨ – ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط الأولى ١٩٨٦م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد – السعودية، ط الأولى ٢٠٠٨م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر– تونس ١٩٨٤م.
- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي– لبنان، ط الأولى ١٩٩٠م.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ السعودية، ط الأولى ٢٠٠٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط الأولى ١٩٩٧ – ٢٠٢٤م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٧م.
- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف– بيروت، ط الثانية ١٩٨٨م.
- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربين، ط الأولى ٢٠٠٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط الأولى ١٩٩٠م.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخضيري، إصدار جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠هـ.
- التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر، ط الأولى ١٩٨١م.
- تفسير القرآن الكريم، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع– السعودية، ط الثالثة ١٤٣٥هـ.
- التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء– التحليل– التفسير)، حسن خميس الملخ، دار الشروق– عمان، ط الأولى ٢٠٠٢م.
- تقريب الوصول إلي علم الأصول (مطبوع مع: الإشارة في أصول الفقه)، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن جُزَي الكلبي الغرناطي المالكي (ت ٧٤١ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية – لبنان، ط الأولى ٢٠٠٣م.
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ)، وتحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب– لبنان، ط الثانية ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة– مصر، ط الأولى ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الأولى ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة– مصر، ط الثانية ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد

الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى ٢٠٠٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية– لبنان، ط الأولى ١٩٩٢م.
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، محمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت (د.ط).
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط الرابعة ١٤٠١هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة.
- داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، ابن علان الصديقي المكي (ت ١٠٥٧ه)، تحقيق: أويس ياسين ويسي، رسالة ماجستير/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة البعث بحمص ٢٠١١م.
- دراسات في اللغة والنحو، عدنان داود سلمان، من إصدارات جامعة بغداد/ كلية الآداب ١٩٩١م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– القاهرة، ط الثانية.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– القاهرة، ط الخامسة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبدأ علي مهنا، در الكتب العلمية– بيروت، ط الثانية ١٩٩٤م.
- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ١٩٩٥م.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط الأولى ٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط الأولى ١٩٩٦م.
- الشافية في علم التصريف، أبو عَمْرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط الأولى ١٩٩٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل

عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠٠م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط العشرون ١٩٨٠م.
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية– لبنان، ط الأولى ٢٠١٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية– لبنان، ط الأولى ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط الأولى ١٩٩٩م.
- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط الثانية ١٩٨٣م.
- شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط الأولى ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، من إصدارات جامعة أم القرى/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط الأولى ١٩٨٢م.
- شرح المحرر في الحديث، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ.
- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– لبنان، ط الأولى ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط الأولى ١٩٧٧م.
- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي

المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى ١٩٩٠م.

- شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط الأولى ١٩٧٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت ٨٨٩ هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (د.ط).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى– مصر، ط الحادية عشرة ١٩٦٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية– لبنان، ط الأولى ٢٠٠٨م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة – دمشق، ط الخامسة ١٩٩٣م.
- الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث– القاهرة، ط الخامسة (د.ت).
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى ١٩٩٧م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – السعودية، ط الأولى ١٩٩٩م.
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦ هـ)، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠٤م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط الأولى ١٩٩٠م.

- الكافية في علم النحو، جمال الدين عثمان بن عمر، ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط الأولى ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط الثالثة ١٩٩٧م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ه)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط الأولى ١٩٨٨م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة ١٩٨٨م.
- الكشاف (عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة– بيروت، ط الثالثة ٢٠٠٩م.
- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (ت ١١٨٨ هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، دار النوادر –سوريا، ط الأولى ٢٠٠٧م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر– لبنان، ٢٠٠٠م.
- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية –دمشق ١٩٨١م.
- المحرر في أحاديث الأحكام، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط الثانية ٢٠٢١م.
- المحصول، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي

(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٩٩٧م.

- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى ٢٠٠٠م.
- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل- الأردن، ط الثالثة ٢٠٠١م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق ودار المدني- جدة، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط الأولى ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط الأولى.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، ط الأولى ٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط السادسة ١٩٨٥م.
- مفاتيح العلوم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط الثانية (د.ت).
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الثالثة ١٤٢٠هـ.
- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ه)، تحقيق: فخر الدين صالح قدارة، دار عمار- عمان، ط الأولى ٢٠٠٤م.

- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط السابعة.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.
- المقرب ومعه مُثُل المقرَّب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد مُعوَّض دار الكتب العلمية (بيضون)- بيروت، ط الأولى ١٩٩٨م.
- الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط الأولى ١٩٩٦م.
- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط الأولى ١٩٥٤م.
- المنطق عند الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد ابن طرخان المعروف بالفارابي (ت٣٣٩هـ)، تحقيق: رفيق العجم، دار المشرق- بيروت ١٩٨٦م.
- منهج السالك إلى ألفية بن مالك، أبو الحسن الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط الأولى ١٩٥٥م.
- المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط الأولى ٢٠١١م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، أبو الحسن علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي (ت ٤٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى ٢٠٠٧م.
- الواضح في الصرف، حسان بن عبد الله الغنيمان، مكتبة لسان العرب، ط الأولى، (د.ت).
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت، ط الأولى، ١٩٩٥م.

ثانيا/ الدراسات والبحوث:

- آراء أبي ذر الخُشني النحوية: جمعا ودراسة، علي بن محمد الشهري، مجلة العلوم العربية، العدد التاسع والثلاثون، ربيع الآخر ١٤٣٧هـ.
- الاستقراء النحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها، محمد عبد القادر الصديق علي، أطروحة دكتوراه/ كلية الدراسات العليا/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٨م.
- الاستقراء في النحو، عدنان داود سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث ١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ه)، (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، أطروحة/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ كلية اللغة العربية بالرياض ١٩٩٨م.
- الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيته، محمد ضاري حمادي، منشورات جامعة بغداد.
- ما يعمل عمل الفعل في شعر (طرفة بن العبد)، طه علي محمد عبد الرزاق، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الخامس والثلاثون ٢٠١٦م.
- مجازات النداء وحقيقته وأغراضهما في الخطاب القرآني، ظافر بن غرمان العمري، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السادس ١٤٢٩هـ.
- المصدر في القرآن الكريم، أبو سعيد محمد عبد المجيد وحيدي عبد اللطيف، أطروحة دكتوراه/ الجامعة الأردنية/ كلية الدراسات العليا/ قسم الدراسات العليا للعلوم الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٢م.
- المصدر واسم المصدر والاسم والعمل النحوي، فيصل أحمد فؤاد النوري، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٦، المجلد الأول ٢٠١٣م.
- معاني أبنية الفعل الثلاثي في القرآن الكريم – سورة النساء أنموذجا–، كدان فتيحة، رسالة ماجستير/ كلية الآداب واللغات/ جامعة أبو بكر بلقايد/ الجزائر ٢٠١٧م.

References:

- Ibn al-Qattāʿ al-Siqillī. (1999). The Structures of Names, Verbs, and Sources. - (A. M. Abd al-Dāʾim, Ed.). Dar Al-Kutub Wal-Wathaʾiq Al-Qawmiyyah.
- Al-Ḥadīthī, K. (1965). Structures of Morphology in Sibawayh's Book. Al-Nahḍah Library.
- Ḥanifī al-Ḥajjī, D., & Dalh, D. (n.d.). The Structures of the Three-Letter Pure Verb: A Statistical Theoretical Study in the Al-Muʿjam Al-Wasīṭ. Journal of Linguistic and Literary Studies, Islamic University of Malaysia.
- Al-Andalusī, A. Ḥ. M. Y. B. ʿA. (1998). Extracting the Essence from the Language

- Al-Ḥushāmī, J. D. A. B. (2000). The Clarification of the Paths to Ibn Mālik's Thousand (B. Y. Ḥubūd, Ed.). Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.
- Al-Andalusī, A. Ḥ. M. Y. B. ʿA. (2000). The Comprehensive Sea in Interpretation (S. M. J. Al-ʿAṭṭār et al., Eds.). Dar Al-Fikr.
- Ibn ʿAjībah, A. B. ʿA. B. M. (1999). The Extended Sea in the Interpretation of the Glorious Qurʾān (A. ʿA. Al-Qurashī Raslān, Ed.). Cairo.
- Ibn Al-Athīr, M. B. M. B. M. (1420 AH). The Art of Eloquence in the Science of Arabic (F. A. ʿAlī al-Dīn, Ed.). Umm Al-Qura University.
- Al-Zarkashī, B. D. M. B. (1957). The Proof in the Sciences of the Qurʾān (M. A. Al-Fadl Ibrāhīm, Ed.). Dar Iḥyāʾ Al-Kutub Al-ʿArabiyyah ʿĪsā Al-Bābī Al-Ḥalabī & Partners.
- Al-ʿUqbārī, A. B. (1986). Clarification of the Methods of Basran and Kufan Grammarians (ʿA. R. B. Al-ʿUthaymīn, Ed.). Dar Al-Gharb Al-Islāmī.
- Ibn al-Wardī, Z. D. A. B. ʿO. (2008). The Elaboration on the Ease of the Summary (ʿA. B. ʿA. Al-Shallāl, Ed.). Maktabat Al-Rashd.
- Ibn Ashour, M. T. (1984). Al-Tahreer wa al-Tanweer [The Liberation and Enlightenment]. Tunis: Tunisian Publishing House.
- Al-Khwarizmi, Q. B. (1990). Al-Takhmir Sharh al-Mafsil fi Sinaa al-Iʻrab [The Fermentation: Commentary on the Detailed Work in the Art of Grammar]. of the Arabs (R. O. Muḥammad, Ed.; R. ʿAbd al-Tawwāb, Rev.). Al-Khanjī Library.
- Ibn al-Qayyim al-Jawziyya, B. D. I. (1954). Guidance for the Traveler to Solve Ibn Mālik's Thousand (M. B. ʿAwd, Ed.). Aḍwāʾ Al-Salaf.
- Dhamān, A. M. (2020). The Styles of Address in the Holy Qurʾān. Dar Al-Luluʾah.
- Al-ʿUmayrīnī, M. ʿA. (2011). Incomplete Induction and Its Effect on Arabic Grammar. Dar Al-Maʿrifah Al-Jāmiʿiyyah.
- ʿAyd, M. (1989). The Foundations of Arabic Grammar in the Eyes of Grammarians and Ibn Muḍāʾ's View and Modern Linguistics Light (4th ed.). ʿĀlam Al-Kutub.
- Ibn al-Sarāj, A. B. M. B. S. (n.d.). The Foundations in Grammar (A. Al-Fatlī, Ed.). Maktabat Al-Risālah.
- Al-Suyūṭī, J. ʿA. A. (1989). The Suggestion on the Foundations of Grammar and Its Dialectics (M. Fajāl, Ed., & Commentator). Dar Al-Qalam.
- Al-Tamīmī, A. B. ʿA. B. M. W. (1996). The Defense of Sibawayh against Al-Mubarrad (D. Z. A. M. Sulṭān, Ed.). Maktabat Al-Risālah.
- Al-Anbārī, A. B. R. B. M. (2003). The Justification in Issues of Disagreement between Basra and Kufa Grammarians. Al-Maktabah Al-ʿAṣriyah.
- Shalāsh, H. T. (1971). Weights of Verbs and Their Meanings. Al-Adāb Printing Press.

- Al-Razi, F. D. (1981). Al-Tafsir al-Kabir [The Great Interpretation]. Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Othaymeen, M. B. S. (2014). Tafsir al-Qur'an al-Kareem [Interpretation of the Noble Qur'an]. Saudi Arabia: Dar Ibn al-Jawzi for Publishing and Distribution.
- Al-Malakh, H. K. (2002). Al-Tafkeer al-'Ilmi fi al-Nahw al-Arabi (Al-Istiqra'- Al-Tahlil- Al-Tafsir) [Scientific Thinking in Arabic Grammar (Induction - Analysis - Interpretation)]. Amman: Dar al-Shuruq.
- Al-Ghazzi, M. B. A. J. (2003). Taqreeb al-Wusul ila 'Ilm al-Usool [Approaching the Knowledge of Roots]. (M. H. M. H. Ismail, Trans.). Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Nahwi, A. A. H. B. A. G. (1999). Al-Takmila [The Completeness]. (K. B. Al-Marjan, Ed.). Lebanon: Alam al-Kutub.
- Ibn Yusuf al-Jaysh, M. D. (2007). Tamheed al-Qawa'id bi Sharh Tasheel al-Fawa'id [Introduction to Rules with Commentary on Facilitating Benefits]. (A. M. Fakhr & Others, Eds.). Egypt: Dar al-Salam for Printing, Publishing, and Translation.
- Al-Azhari, M. B. A. (2001). Tahdhib al-Lugha [Refinement of Language]. Beirut: Dar Iḥyaa al-Turath al-'Arabi.
- Al-Khazaz, A. B. H. (2007). Tawjeeh al-Lami' [Guidance of the Brilliant]. Egypt: Dar al-Salam for Printing, Publishing, and Translation.
- Al-Maradi, B. D. H. B. A. (2008). Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiya (A. R. Al-Othaymeen, Trans.). Lebanon: Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Sa'idi, A. R. B. F. (2002). Tadakhul al-Asul al-Lughawiya wa Athruha fi Bina' al-Mu'jam [The Interference of Linguistic Roots and Its Effect on Lexicon Construction]. Medina, Saudi Arabia: Research Department, Islamic University.
- Al-Andalusi, A. H. (1997–2024). Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tasheel [The Supplement and Completion in Commentary on the Book of Facilitation]. (H. Hindawi, Ed.). Damascus: Dar al-Qalam & Riyadh: Dar Kunuz Isbiliyah.
- Ibn Malik, A. A. M. B. (1967). Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid [Facilitating Benefits and Completing Objectives]. Cairo: Dar al-Katib al-Arabi.
- Qabwah, F. D. (1988). Tasreef al-Asma' wa al-Af'al [Conjugation of Names and Verbs]. Beirut: Ma'arif Library.
- Al-Rajhi, A. (2004). Al-Tatbeeq al-Sarfi [The Morphological Application]. Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiya.
- Al-Farisi, A. A. H. B. A. G. (1990). Al-Ta'liqa 'ala Kitab Sibawayh [Commentary on the Book of Sibawayh]. (A. H. Al-Qawzi, Trans.). First Edition.
- Al-Wahidi, A. H. A. B. M. (2009). Al-Tafsir al-Basit [The Simple Interpretation]. (M. A. Al-Khudairy, Ed.). Saudi Arabia: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Ibn Malik [Clarification of Objectives and Paths with Commentary on Ibn Malik's Poetic Work]. Kasr: Dar al-Fikr al-Arabi.

- Al-Maradi, B. D. H. B. A. (1992). Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma’ani [The Close Harvest in Letters of Meanings]. (F. D. Qabwah & M. N. Fadil, Eds.). Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

- Al-Dasouqi, M. B. A. (n.d.). Hashiyat al-Dasouqi ‘ala Mukhtasar al-Saad [The Commentary of al-Dasouqi on the Summary of al-Saad]. Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah.

- Al-Khalwa, A. B. H. (1981). Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab‘ [The Argument in the Seven Recitations]. (A. S. Makram, Ed.). Beirut: Dar al-Shuruq.

- Al-Jahiz, O. B. (n.d.). Al-Khasais [The Characteristics]. (M. A. Al-Najjar, Ed.). Cairo: Egyptian General Book Organization.

- Al-Sidiqi al-Makki, I. A. (2011). Da'i al-Falah li Makhb'at al-Iqtiyah [The Call of Success for Hidden Proposals]. (O. Y. Waisi & O. Y. Waisi, Eds.). Master's Thesis, Faculty of Arts and Humanities, Al-Ba'ath University, Homs, Syria.

- Salman, A. D. (1991). Studies in Language and Syntax. Baghdad: University of Baghdad, College of Arts.

- Al-Nabigha, D. (n.d.). Diwan al-Nabigha al-Dhubyani [The Collected Poems of Al-Nabigha]. (M. A. F. Ibrahim, Ed.). Cairo: Dar al-Ma'arif.

- Al-Mu'allaq, D. (n.d.). Diwan Imru' al-Qais [The Collected Poems of Imru' al-Qais]. (M. A. F. Ibrahim, Ed.). Cairo: Dar al-Ma'arif.

- Al-Thabit, D. (1994). Diwan Hassan ibn Thabit [The Collected Poems of Hassan ibn Thabit]. (A. A. Mohanna, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

- Al-Rumai, D. (1995). Diwan Dhī al-Rumah [The Collected Poems of Dhī al-Rumah]. (A. H. Bashag, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

- Al-Dawudi, S. b. A. al-Azdī al-Sijistānī, S. (2009). Sunan Abi Dawood [The Sunnah of Abu Dawood]. (S. Al-Arnouṭ & M. K. Qara Billa, Eds.). Dar al-Risalah al-‘Alamiyah.

- Al-Tirmidhi, M. b. ‘Isa (1996). Sunan al-Tirmidhi [The Sunnah of Al-Tirmidhi]. (B. A. Ma'ruf, Ed.). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

- Ibn al-Hajib, A. J. D. (1995). Al-Shafiya fi ‘Ilm al-Tasrif [The Comprehensive Work on Morphology]. (H. A. Al-Othman, Ed.). Mecca: The Meccan Library.

- Ibn al-Nazim, B. D. M. (2000). Sharh Ibn al-Nazim ‘ala Alfiya Ibn Malik [Commentary of Ibn al-Nazim on the Poetic Work of Ibn Malik]. (M. B. ‘Ayoun al-Sud, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

- Ibn ‘Aqil, A. b. ‘Abd al-Rahman (1980). Sharh Ibn ‘Aqil ‘ala Alfiya Ibn Malik [Commentary of Ibn ‘Aqil on the Poetic Work of Ibn Malik]. (M. M. Abd al-Hamid, Ed.). Cairo: Dar al-Turath & Dar Misr for Printing.

- Al-Zamakhshari, A. b. ‘Ali (2001). Sharh al-Mufassal [Commentary on the Detailed Grammar]. (E. B. Yacoub, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Babshadh, T. b. Ahmad (1977). Sharh al-Muqaddima al-Muhasaba [Commentary on the Introductory Text]. Kuwait: Al-Matba’a al-‘Asriya.
- Al-Malik, J. b. ‘Abd Allah (1990). Sharh Tasheel al-Fawa’id [Commentary on Facilitating Benefits]. (A. R. Al-Sayed & M. A. Al-Makhtoun, Eds.). Hegra for Printing and Publishing.
- Al-Qarafi, A. b. Idris (1973). Sharh Tanqih al-Fusul [Commentary on Revising the Chapters]. United Technical Printing Company.
- Al-Jawjari, M. b. ‘Abd al-Mu‘min (2004). Sharh Shudhurog al-Dhahab fi Ma‘rifat Kalam al-‘Arab [Commentary on Pearl of Gold in Knowing the Speech of the Arabs]. (N. b. Jaza’a al-Harithi, Ed.). Islamic University, Medina, Saudi Arabia.
- Ibn Hisham, A. J. (n.d.). Sharh Shudhurog al-Dhahab fi Ma‘rifat Kalam al-‘Arab [Commentary on Pearl of Gold in Knowing the Speech of the Arabs]. (A. G. Al-Daqr, Ed.). Syria: United Distribution Company.
- Al-Husaini, A. J. (1963). Sharh Qatr al-Nada wa Bal al-Sada [Commentary on Qatr al-Nada and Bal al-Sada]. (M. M. Abd al-Hamid, Ed.). Cairo: Al-Maktaba al-Tijariyya al-Kubra.
- Al-Sirafi, A. b. Sa'id (2008). Sharh Kitab Sibawayh [Commentary on the Book of
- Al-Faridi, Sh. D. M. (2018). Sharh al-Imam al-Faridi ‘ala Alfiya Ibn Malik [Commentary of Imam al-Faridi on the Poetic Work of Ibn Malik]. (M. M. Mustafa al-Khatib, Ed.). Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Jirjawi, K. b. ‘Abd Allah (2000). Sharh al-Tasrih ‘ala al-Tawdih [Commentary on Clarification or Explanation of the Context in Syntax]. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Thabiti, O. b. Thabit (1999). Sharh al-Tasrif [Commentary on Morphology]. (I. b. S. Al-Ba'lami, Ed.). Riyadh: Al-Rushd Library.
- Al-Baghawi, A. M. H. (1983). Sharh al-Sunnah [Commentary on the Sunnah]. (S. Al-Arnouṭ & M. Z. Al-Shawish, Eds.). Damascus: Islamic Office.
- Al-Shatibi, I. b. Musa (2007). Sharh al-Shatibi ‘ala Alfiya Ibn Malik [Commentary of al-Shatibi on the Poetic Work of Ibn Malik]. (A. B. Al-Othaymeen et al., Eds.). Mecca: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University.
- Al-Malik, J. b. ‘Abd Allah (1982). Sharh al-Kafiya al-Shafiya [Commentary on the Comprehensive Grammar]. (A. M. Haridi, Ed.). Mecca: Umm al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.
- Al-Khudhair, A. K. (n.d.). Sharh al-Muharrar fi al-Hadith [Commentary on the Edited Text of Hadith]. Unpublished notes from the Sheikh’s website.

- Al-Mubarrad, A. b. Muhammad (1997). Al-Kamil fi al-Lugha wa al-Adab [The Complete in Language and Literature]. (M. A. F. Ibrahim, Ed.). Cairo: Dar al-Fikr al-‘Arabi.
- Al-Farisi, A. H. b. ‘Abd al-Ghafir (1988). Kitab al-Shi'r aw Sharh al-Abyat al-Mushkila al-I'raab [The Book of Poetry or Commentary on the Problematic Verses of Syntax]. (M. M. Al-Tanahi, Ed.). Cairo: Al-Khanji Library.
- Sibawayh, A. b. ‘Amr (1988). Al-Kitab [The Book]. (A. S. Muhammad Harun, Ed.). Cairo: Al-Khanji Library.
- Al-Zamakhshari, M. b. ‘Umar (2009). Al-Kashaf (An Haqiqat al-Tanzil wa ‘Uyun al-Aqawil wa Wujuh al-Tawil) [The Discoverer: On the Realities of Revelation and Aspects of Interpretation]. (K. M. Shayha, Ed.). Beirut: Dar al-Ma’rifa.
- Al-Safadi, M. b. Ahmad (2007). Kashf al-Litham Sharh ‘Umda al-Ahkam [Lifting the Veil: Commentary on the Essentials of Jurisprudence]. (N. D. Taleb, Ed.). Kuwait: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.
- Al-Mu’idd, I. D. al-Malik, A. b. ‘Imad al-Din (2000). Al-Kunash fi Fani al-Nahw wa al-Sarf [The Notebook in the Arts of Syntax and Morphology]. (R. b. Hasan al-Khawam, Ed.). Lebanon: Al-Maktabah Al-Asriyah.
- Ibn Al-Sayagh, M. b. Hasan (2004). Al-Lamhah fi Sharh al-Milhah [The Glimpse: Commentary on the Salient Features]. (I. Sibawayh]. (A. H. Mahdli & A. S. Ali, Eds.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Bukhari, M. b. Ismail (1993). Sahih al-Bukhari [The Authentic Hadith Collection of Bukhari]. (M. D. Al-Bagha, Ed.). Damascus: Dar Ibn Kathir & Dar al-Yamamah.
- Abd al-Ghani, A. A. (n.d.). Al-Sarf al-Kafi [The Sufficient Morphology]. Cairo: Al-Tawfiqiya for Heritage.
- Ibn al-Mulaqqin, S. D. (1997). Al-‘Aqid al-Mudhahhab fi Tabaqat Hamalat al-Madhab [The Golden Contract on the Ranks of the Holders of the School]. (A. N. Al-Azhari & S. Mahani, Eds.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Warraq, A. H. M. b. ‘Abd Allah (1999). ‘Ilal al-Nahw [The Flaws of Syntax]. (M. J. M. al-Darwish, Ed.). Saudi Arabia: Al-Rashd Library.
- Al-Iraqi, W. D. A. b. ‘Abd al-Rahim (2004). Al-Ghaith al-Hami’ Sharh Jam‘ al-Jawahiri [The Abundant Rain: Commentary on the Compilation of Genres]. (M. T. Hijazi, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-‘Alai, S. D. A. K. b. Kikaldi (1990). Al-Fusul al-Mufida fi al-Waw al-Mazida [Useful Chapters on the Additional Waw]. (H. M. Al-Sha’er, Ed.). Amman: Dar al-Bashir.
- Ibn al-Hajib, J. D. O. b. ‘Omar (2010). Al-Kafiyeh fi ‘Ilm al-Nahw [The Comprehensive in the Science of Syntax]. (S. A. A. Al-Sha’er, Ed.). Cairo: Al-Adab Library.

- Al-Zajaji, I. b. Ibrahim (1988). Ma’ani al-Qur'an wa I'raabuh [Meanings of the Qur'an and Its Syntax]. (A. J. A. Shalabi, Ed.). Beirut: Al-‘Ilmiyyah Library.
- Al-Farra, A. Z. Y. b. ‘Uyayd (n.d.). Ma’ani al-Qur'an [Meanings of the Qur'an]. (A. Y. Al-Najjar, M. A. I. Al-Najati, & A. F. I. Al-Shalabi, Eds.). Cairo: Egyptian Publishing House.
- Al-Suyuti, J. D. A. b. ‘Abd al-Rahman (2004). Mujam Maqaleed al-Ulum fi al-Hudud wa al-Rusum [Dictionary of Key Sciences in Definitions and Models]. (M. I. Abadah, Ed.). Cairo: Al-Adab Library.
- Ibn Hisham, A. M. b. ‘Abd Allah (1985). Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārib [Sufficient for the Grammarians]. (M. Al-Mubarak & M. A. Hamdullah, Eds.). Damascus: Dar al-Fikr.
- Al-Khwarizmi, M. b. Ahmad (n.d.). Mafatih al-Ulum [Keys to the Sciences]. (I. Al-Abiyari, Ed.). Beirut: Al-Kitab al-‘Arabi.
- Al-Razi, M. b. ‘Umar (1420). Mafatih al-Ghayb [Keys to the Unseen]. Beirut: Dar Iḥyaa al-Turath al-‘Arabi.
- Al-Jurjani, A. b. ‘Abd al-Qahir (1987). Al-Miftah fi al-Sarf [The Key to Morphology]. (A. T. Al-Hamad, Ed.). Beirut: Dar al-Risalah.
- Al-Zamakhshari, M. b. ‘Omar (2004). Al-Mufassal fi ‘Ilm al-‘Arabiyya [The Detailed Work on Arabic Science]. (F. D. Qudara, Ed.). Amman: Dar ‘Ammar.
- Al-Mufaddaliyyāt, A. b. Muhammad (n.d.). Al-Mufaddaliyyāt [The Mufaddaliyat]. (A. M. Shakir & A. S. b. Salem Al-Sa’idi, Ed.). Medina: The Islamic University.
- Al-Jahiz, U. F. O. b. Jinni (n.d.). Al-Lum’a fi al-Arabiyya [The Glimpse in Arabic]. (F. Faris, Ed.). Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyya.
- Al-Nisaburi, A. b. Ahmad (1981). Al-Mabsut fi al-Qira'at al-‘Ashr [The Comprehensive on the Ten Readings]. (S. Hamza Hakimi, Ed.). Damascus: Arabic Language Academy.
- Al-Maqdisi, M. b. Ahmad (2021). Al-Muharrar fi Ahadith al-Ahkam [The Edited Text on Rulings]. (A. M. b. Muhammad al-Qasim, Ed.).
- Al-Razi, F. D. A. b. ‘Umar (1997). Al-Mahsool [The Harvest]. (T. J. F. Al-Alwani, Ed.). Beirut: Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah.
- Al-Marsi, A. b. Ismail (2000). Al-Muhkam wal-Muhit al-A’zam [The Definitive and the Greatest Surrounding]. (A. H. Hindawi, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Hadithy, K. (2001). Al-Madaris al-Nahwiyyah [The Grammar Schools]. Jordan: Dar al-Amal.
- Ibn ‘Aqil, B. D. (1985). Al-Musa’id ‘ala Tasheel al-Fawa’id [The Helper in Facilitating Benefits]. (M. K. Barakat, Ed.). Damascus: Dar al-Fikr & Jeddah: Dar al-Madani.
- Al-Fasi, A. (1987). Al-Masa'il al-Halabiyyat [The Halabi Questions]. (H. Hindawi, Ed.). Damascus: Dar al-Qalam & Beirut: Dar al-Manara.

- Al-Fartusi, S. M., & Shalash, H. T. (2011). Al-Muhadhab fi ‘Ilm al-Tasrif [The Refined in Morphological Sciences]. Beirut: Modern Printing Press.
- Al-Mujashaiyi, A. H. F. b. Fadhal (2007). Al-Nukt fi al-Qur’an al-Karim (fi Ma’ani al-Qur’an al-Karim wa I'raabuh)[The Notes on the Noble Qur’an (On the Meanings and Syntax)]. (A. A. Al-Tawil, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Ghunayman, H. b. ‘Abd Allah (n.d.). Al-Wadih fi al-Sarf [The Clear in Morphology]. (n.d.). Lisan al-Arab Library.
- Al-Wahidi, A. H. A. (1995). Al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-‘Aziz [The Concise Interpretation of the Noble Book]. (S. A. D. Dawoodi, Ed.). Damascus: Dar al-Qalam & Beirut: Al-Dar al-Shamiyah.

Secondly: researches and Studies:

- Al-Shehri, A. M. (2016). The grammatical views of Abu Dharr al-Khushani: Collection and study. Arabian Journal of Sciences, 39.
- Ali, M. A. (2018). Grammatical induction and its role in establishing and generalizing grammatical rules (Doctoral dissertation, Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology).
- Salman, A. D. (1984). *Induction in syntax. Iraqi Scientific Academy Journal, 35(3).
- Al-Ramani, A. H. A. b. ‘Isa (1998). Commentary on the Book of Muhammad Harun, Eds.). Cairo: Dar al-Ma'arif.
- Al-Muqtaḍab, M. b. Ahmad (1994). Al-Muqtaḍab [The Concise]. (M. A. ‘Azimah, Ed.). Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs, Committee of Islamic Heritage Revival.
- Al-Jazuli, A. M. B. (n.d.). Al-Muqaddimah al-Jazuliyyah fi al-Nahw [The Introductory Work on Syntax]. (S. A. Muhammad & H. A. N. & F. M. A. Juma, Eds.). Mecca: Umm al-Qura Press.
- Al-Ishbili, A. H. (1998). Al-Muqarreb wa Ma'a Muthul al-Muqarrab [The Approached and Its Similarities]. (A. A. Abd al-Mawjud & A. M. Mu’awwad, Eds.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-‘Aṣfūr, A. (1996). Al-Mumtī‘ al-Kabīr fi al-Ṣarf [The Great Enjoyment in Morphology]. Lebanon: Lebanon Library.
- Al-Munṣif, A. b. Jinni (1954). Al-Munṣif li Ibn Jinni Sharh Kitab al-Tasrif li Abi ‘Uthman al-Mazini [The Just Man: Commentary on the Book of Morphology]. (I. Mustafa & A. Amin, Eds.). Ancient Heritage Revival Administration.
- Al-Farabi, A. N. (1986). Al-Mantiq ‘ind al-Farabi [Logic in the Works of al-Farabi]. (R. ‘Ajam, Ed.). Beirut: Dar al-Mashriq.
- Al-Ashmoni, A. H. (1955). Manhaj al-Salik ila Alfiya Ibn Malik [The Pathway to the Poetic Work of Ibn Malik]. (M. M. Abd al-Hamid, Ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-‘Arabi.

Sibawayh (From the section on the exclamatory to the end of the section on verbs)(Thesis, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, College of Arabic Language, Riyadh).

- Hamadi, M. D. (n.d.). The simple triadic verb and the reality of its regularity. Baghdad University Publications.
- Abdul Razak, T. A. M. (2016). What acts like a verb in the poetry of Tarafa ibn al-Abd. Journal of the College of Arabic Language, Mansoura, 35.
- Al-Omari, D. G. (2008). The metaphors of calling, their reality, and their purposes in the Qur'anic discourse. Institute of Imam al-Shatibi for Qur'anic Studies Journal, 6 (1429 AH).
- Wahidi, M. A. J., & Abdul Latif, W. (1992). The source in the Holy Qur'an (Doctoral dissertation, Jordan University, Graduate Studies, Department of Humanities and Social Sciences).
- Al-Nouri, F. A. F. (2013). The source, the name of the source, and grammatical function. Al-Ustadh Magazine, 206, 1.
- Fatiha, K. (2017). Meanings of the structures of the simple triadic verb in the Holy Qur'an: A case study of Surah An-Nisa (Master's thesis, Faculty of Arts and Languages, Abu Bakr Belkaid University, Algeria).